محددات اقتصادية
للمرحلة الانتقالية في سوريا

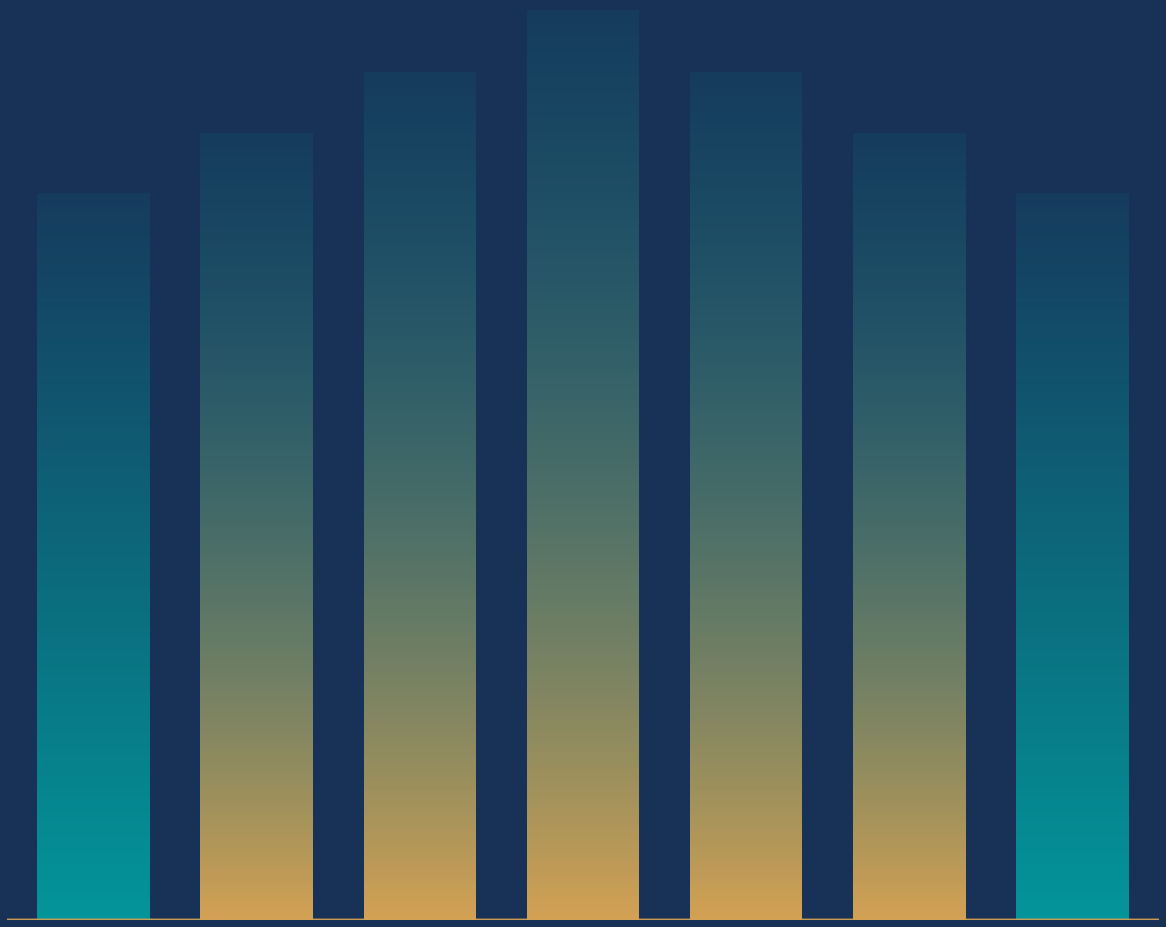

ورقة بحثية تشاركية
مؤسسة اليوم التالي

TDA
2026

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

الباحثون

الباحث الرئيسي:

ربيع نصر

فريق اليوم التالي

مدير البرنامج:

محمد المصري

مدير البرامج:

عبدالجليل الشقفي

مشرف البرامج:

أنور مجني

المدير التنفيذي:

معتصم الســـيوفي

tda-sy.org

2026

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

مخطط البحث

- موجز 05
- المقدمة 06
- المنهجية والإطار التحليلي 07
- النتائج: طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي 09
- الحوكمة: نحو مؤسسات مسؤولة وفعالة 09
- العدالة: سيادة القانون والعدالة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية 15
- المشاركة: تمكين المجتمع في صنع القرار الاقتصادي 24
- الشفافية: بناء الثقة من خلال الانفتاح ومكافحة الفساد 33
- التنمية: إنعاش الاقتصاد مع تحقيق الإنصاف 42
- الاستدامة: التعافي البيئي وعدالة عابرة للأجيال 53
- اللامركزية: مشاركة السلطة من أجل التمكين المحلي والكفاءة 62
- المناقشة: تحليل نقدي 70
- خيارات سياساتية 80
- المدى القصير (٠-٢ سنة): تحقيق الاستقرار وبناء الثقة 81
- المدى المتوسط (٢-٥ سنوات): إضفاء الطابع المؤسسي والنمو التضميني ... 86
- المدى الطويل (٥ سنوات وأكثر): ترسيخ السلام والازدهار 90
- الخاتمة 92
- المراجع 94

موجز

تقدم هذه الورقة مجموعة من المحددات الاقتصادية الرئيسية للمرحلة الانتقالية في سوريا وذلك بالاستناد إلى منهجية بحثية تشاركية ضمن مشروع "نحو إعادة إعمار اقتصادي عادلة ومستدامة في سوريا في المرحلة الانتقالية" الذي تنفذه مؤسسة اليوم التالي. ويستند البحث إلى ورشات عمل تشاركية أُجريت في خمس مدن في عام 2025، وضمت معنيين بالشأن العام من خلفيات ثقافية واجتماعية متنوعة. وتستنتج الورقة بناء على النقاشات الموسعة والقراءة النقدية للأدبيات، سبعة محددات مترابطة لعملية الانتقال الاقتصادي في سوريا وهي الحوكمة والعدالة والمشاركة والشفافية والتنمية والاستدامة واللامركزية. وتجادل الورقة بأن إعادة الإعمار الاقتصادية لا تنفصل عن إعادة التفاوض بشأن السلطة وتوزيع الثروة ومنظومة الحوافز. وتربط الورقة البحثية المحددات الاقتصادية بنقاشات بناء السلام، بما في ذلك انتقادات نماذج السلام الليبرالية مع تقديم أدلة على خطورة اقتصادات النزاع والإقصاء على عملية التنمية الاقتصادية، وتختتم الورقة بتوصيات سياساتية.

المقدمة

أدى النزاع في سوريا الذي استمر لأكثر من ١٤ عاماً إلى تشويه المؤسسات العامة وتقويض الاقتصاد والنسيج الاجتماعي. ومع دخول البلاد فترة انتقالية هشة بعد سقوط نظام الأسد، تبرز تحديات تجاوز مقومات النزاع وإعادة بناء اقتصاد دمره النزاع المسلح. في هذا السياق تحلل هذه الورقة نتائج ورشات عمل تشاركية من عدة مدن سورية، حلب وإدلب وحمص واللاذقية ودمشق، حيث عبّرت مجموعات متنوعة من السوريين عن قراءتهم لأهم محددات التحول الاقتصادي في المرحلة الانتقالية. واعتمدت الدراسة على الاقتصاد السياسي النقدي كإطار تحليلي واعتمدت منهجية تشاركية، وشخصت سبعة محددات اقتصادية رئيسية وهي الحوكمة، والعدالة، والمشاركة، والشفافية، والتنمية، والاستدامة، واللامركزية. ويسلط التحليل الضوء على الصعوبات التي يواجهها كل محدد، ويقر باختلاف الأولويات بين المناطق استناداً إلى تجاربها المتنوعة مع النزاع. بالإضافة إلى ذلك، تحدد الورقة الجهات الفاعلة الرئيسية التي تؤثر في هذه المحددات، بما في ذلك الجهات المحلية والخارجية. ثم تستكشف الورقة المسارات المقترحة للتحول الاقتصادي خلال ورشات العمل.

وبعد تحليل النتائج، تناقش الورقة هذه النتائج في سياق الأدبيات الأكاديمية في مرحلة ما بعد النزاع، في قراءة نقدية للنماذج الاقتصادية السائدة والتركيز على معالجة المظالم البنيوية لتحقيق سلام مستدام. وأخيراً، تختتم الورقة بتوصيات تتعلق بتدخلات وسياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وتهدف هذه التوصيات إلى جسر الفجوة بين الرؤى التشاركية والمعرفة الأكاديمية وطرح خطوات عملية لصناع السياسات والمعنيين الملتزمين بتحول اقتصادي ديمقراطي وشفاف وعادل في سوريا.

المنهجية والإطار التحليلي

تستند البيانات الأساسية لهذه الورقة إلى سلسلة من خمس ورشات عمل تشاركية نظمتها مؤسسة "اليوم التالي" في عام 2025 بمشاركة سوريين من مناطق مختلفة. وقد جمعت كل ورشة معنيين محليين، بمن فيهم خبراء اقتصاديون ونشطاء مجتمع مدني ومسؤولون محليون ورجال أعمال وشباب وغيرهم، بهدف تبادل الأفكار ومناقشة أسس اقتصاد سوريا المستقبلي. تم هيكلة الجلسات حول أسئلة رئيسية تتعلق بالحوكمة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ونماذج التنمية وأولويات إعادة الإعمار. شارك المشاركون في تمارين جماعية، مثل تحليلات نقاط القوة والضعف، ورسم خرائط القوى الفاعلة، وترتيب الأولويات، فضلاً عن نقاشات مفتوحة. وقد تم ترميز المدخلات النوعية من هذه الورشات وفق فئات موضوعية (المحددات السبعة والموضوعات الفرعية ذات الصلة، لتمكين التحليل المقارن، وتم وضع علامات على الاقتباسات بذكر منطقة الورشة، على سبيل المثال: ECO-Ale لورشة حلب، لإبراز المنظورات المحلية.

في تحليل نتائج الورشات، استخدمنا إطار الاقتصاد السياسي النقدي، والذي يشمل دراسة علاقات القوى والمؤسسات والبنى التاريخية التي تشكل المخرجات الاقتصادية، إضافة إلى تقييم الفئات المجتمعية المتأثرة. ويركز هذا الإطار على قضايا عدم المساواة المرتبطة بالطبقة والخلفيات المناطقية والسياسية والثقافية، وعلى إرث السلطوية، وتأثيرات السياسات النيوليبرالية. كما يفحص هذا الإطار نقدياً الحلول التقنية السائدة، ويؤكد على الطبيعة السياسية لعملية إعادة الإعمار الاقتصادي، بما يكشف السياق الأعمق الكامن وراء مطالب المشاركين بالشفافية والعدالة والتضمين، ويسهم في تقييم المسارات المقترحة بشكل نقدي آخذين بعين الاعتبار ديناميات القوى في سوريا.

تركز هذه الدراسة على أسس المنظومة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال في سوريا، ولا تغطي بالتفصيل كل قطاع؛ وبالتالي فهي تؤكد على المحددات والقضايا البنيوية أكثر من تركيزها على المؤشرات الكلية أو السياسات المحددة. ومن قيود الدراسة، رغم تنوع المشاركين، عدم إشراك العديد من الشرائح السكانية، جغرافياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً. وقد تؤثر المناقشات المفتوحة في ورشات عمل على المشاركين مع ظروف عدم الاستقرار والاستقطاب الحاد الأمر الذي قد يقود بعض المشاركين إلى التردد في مشاركة أفكارهم الصريحة، على الرغم من جهود الفريق لبناء مساحة آمنة للحوار. علاوة على ذلك، فإن الوضع في سوريا ما زال متغيراً، والتحليل يعكس الحالة حتى أواخر عام 2025 وقد يحتاج إلى مراجعة مع تطور الظروف. وعلى الرغم من هذه القيود، فإن البيانات التشاركية توفر نافذة هامة على تطلعات السوريين ومخاوفهم، مما يقدم أساساً ملموساً للتوصيات السياساتية الواردة في الختام.

Infographic

المنهجية والإطار التحليلي

محددات الانتقال الاقتصادي في سوريا

01 مصادر البيانات

ورشات العمل

5 ورشات تشاركية (٢٠٢٥) بتنظيم مؤسسة "اليوم التالي"

المشاركون

طيف متنوع (خبراء اقتصاديون، نشطاء مجتمع مدني، مسؤولون محليون، رجال أعمال، شباب).

الأدوات

تحليلات (SWOT)، رسم خرائط القوى الفاعلة، نقاشات مفتوحة.

02 المعالجة والترميز

التصنيف

ترميز المدخلات النوعية وفق فئات "المحددات السبعة".

01- الحوكمة. **02-** العدالة. **03-** المشاركة.
04- الشفافية. **05-** التنمية. **06-** الاستدامة.
07- اللامركزية.

ECO-Ale

المنظور المحلي: وسم الاقتباسات جغرافياً (مثال: ECO-Ale) لإبراز التباين المحلي.

03 إطار الاقتصاد السياسي النقد (جوهر التحليل)

البنية

دراسة علاقات القوى، المؤسسات، والبنى التاريخية.

التقييم

فحص قضايا عدم المساواة (الطبقية والمناطقية) وإرث السلطوية والسياسات النيوليبرالية

الغاية

نقد الحلول التقنية السائدة وتأكيد الطبيعة السياسية لعملية إعادة الإعمار

النتائج:

طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي

1

الحوكمة: نحو مؤسسات مسؤولة وفعالة

- التحديات
- الجهات الفاعلة الرئيسية
- المسارات

الحوكمة:
نحو مؤسسات مسؤولة وفعالة

رأى المشاركون في جميع المناطق أن الحوكمة الرشيدة هي حجر الأساس لإعادة بناء اقتصاد سوريا. وقد أكد معظمهم على الحاجة العميقة لإعادة هيكلة كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية وكيفية إدارة الموارد، والانتقال من عقود من الحكم السلطوي وغياب الشفافية إلى حقبة جديدة من المساءلة وسيادة القانون والتضمين. كان هناك اتفاق واسع بين المشاركين على أنه بدون تحسينات جوهرية في الحوكمة، بما في ذلك مكافحة الفساد وضمان خدمة الدولة للمصلحة العامة، فإن بقية الإصلاحات الاقتصادية ستتعثر. إلا أن التركيز اختلف بين المناطق؛ فعلى سبيل المثال، في حلب وحمص، وهما منطقتان عانتا دماراً هائلاً وسوءاً في الإدارة، أعطى المشاركون الأولوية لبناء مؤسسات ديمقراطية وشفافة وقادرة على الاستجابة.

> **علينا بناء عقد اجتماعي جديد قائم على المشاركة والشفافية وتعزيز دور المجتمع المدني كوسيط بين الدولة والمجتمع (ECO-A1e).**

هذه المشاركة من ورشة حلب تؤكد على الرغبة في إعادة تعريف علاقة الدولة بالمجتمع على أسس المشاركة والانفتاح. وشدد المشاركون في حلب على تمكين هيئات رقابية مستقلة وإصلاح القوانين للقطيعة مع الماضي السلطوي. كما قال أحد المشاركين .

> **سوريا الجديدة تحتاج قوانين اقتصادية واضحة تحمي حقوق المستثمرين وتضمن المنافسة العادلة... نحتاج تشريعات عصرية تواكب الممارسات الدولية (ECO-A1e).**

وهذا يعكس مطلب إقامة نظام اقتصادي قائم على سلطة القانون بحيث لا يمكن للتدخلات الاعتباطية من قبل الدولة ولا للاحتكارات القائمة على المحسوبيات أن تزدهر. أما في اللاذقية ودمشق، وهما منطقتان بقيتا تحت سيطرة النظام السابق لفترة أطول، فقد أقرت النقاشات أيضاً بوجود قصور في الحوكمة، وإن كان ذلك أحياناً بمصطلحات مختلفة. حيث سلط المشاركون من اللاذقية الضوء على الحكم المحلي وتقليل المركزية بوصفهما مفتاحين للحوكمة الرشيدة، وجادلوا بأن جعل عملية صنع القرار أكثر قرباً من الناس سيحسن بطبيعة الحال من المساءلة،

> **عندما تكون السلطة قريبة من الناس، يصبح من الأسهل على المواطنين مراقبة أداء مسؤوليهم (ECO-Lat).**

وفي الوقت نفسه، شهدت ورشة دمشق اعترافاً صريحاً بثقافة الفساد الراسخة، وقد علّق أحد الأكاديميين في تلك الجلسة قائلاً:

> **الفساد لم يكن ظاهرة عرضية بل ثقافة مؤسساتية ترسخت خلال عقود (ECO-Dam).**

ويبرز هذا التقييم أن مشكلات الحوكمة في سوريا بنيوية عميقة، وقد جرى تصنيعها عمداً في ظل النظام السابق.

التحديات

شهدت المناقشات جدلاً حول من يملك الحق في إدارة الاقتصاد، التكنوقراط القائمون، أم النخب الجديدة المقربة من هيئة تحرير الشام، أم ترتيبات هجينة بين المركز والمحليات. كما ظهرت شكاوى من غياب وضوح البرنامج الاقتصادي ذاته ومن تضارب القرارات الاقتصادية. ورغم اتفاق المشاركين على طرح "الحوكمة الرشيدة"، فقد كشفت النقاشات عن اختلافات بشأن كيفية تحقيقها. فعلى سبيل المثال، يتمثل أحد التعقيدات في الموازنة بين التغيير السريع والاستقرار؛ وفي هذا الصدد، طالب كثيرون في حلب وإدلب بقطيعة حازمة مع ممارسات الحوكمة السابقة، وتفكيك شبكات المحسوبية، وإرساء ضوابط ديمقراطية. ولكن حذرت بعض الأصوات (خصوصاً من دمشق) من مخاطر انهيار الدولة أو شللها إذا كانت الإصلاحات فجائية جداً، وأكدوا على أهمية الحفاظ على الوظائف الأساسية للدولة خلال المرحلة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، دعوا إلى الإبقاء على التكنوقراط الذين يعرفون كيفية إدارة الوزارات حتى لو خدموا في ظل النظام القديم، بشرط أن تكون سجلاتهم نظيفة. وفي المقابل، كان المشاركون، خاصة من إدلب وحلب، أقل استعداداً لقبول أي شخص يُشتبه بارتباطه بعهد الأسد، مما يعكس انعدام ثقة عميق. وقد تؤدي هذه المواقف المتباينة إلى تناقضات في الحوكمة خلال المرحلة الانتقالية: فهناك حاجة لبناء الثقة من خلال إبعاد الشخصيات المشبوهة، في مقابل الحاجة للاحتفاظ بالخبرات وتجنب حدوث فراغ في إدارة شؤون الدولة.

تمحور جدل آخر حول كيفية ترتيب إصلاحات الحوكمة زمنياً بالنسبة للاحتياجات الأخرى، ففي المجتمعات التي مزقتها الحرب مثل حمص، جادل بعضهم بأن الأمن والخدمات الأساسية يجب أن تأتي أولاً، إذ لن يكترث الناس بالإصلاحات المؤسسية إذا كانوا جائعين أو غير آمنين، مشيرين إلى أنه بدون الاستقرار قد تفشل مبادرات الحوكمة. "عدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف الثقة بين المجتمع والدولة هي تحديات كبرى" (ECO-AIe).

ورد آخرون بأن تحسين الحوكمة (على سبيل المثال معالجة الفساد في توزيع المساعدات) هو شرط مسبق لمعالجة تلك الاحتياجات الأساسية بفعالية. ولم يحسم النقاش مسألة أولوية الأمن أم الحوكمة أولاً، مما يوضح الترابط المتبادل بين السلام والحوكمة. كما تباينت الأولويات الإقليمية أحياناً، ففي إدلب، على سبيل المثال، تحدث المشاركون في الورشة بصورة أقل عن الإصلاح المؤسسي الشامل (ربما نتيجة تجربة الحكم من قبل جهات غير حكومية هجينة) وأكثر عن قضايا الحوكمة المباشرة مثل التنسيق بين الهيئات الإنسانية والمجالس المحلية. وتم التركيز في إدلب على "غياب التشاركية في صنع القرار على مستوى المحافظة" (ECO-Idl)، والذي اعتبروه عائقاً أمام الحوكمة الفعالة وتقديم الخدمات. وهذا يدل على مشكلات تتعلق بالمركزية والإقصاء في شمال غرب البلاد في ظل الهيئات المرتبطة بهيئة تحرير الشام سابقاً.

الجهات الفاعلة الرئيسية

حدد المشاركون عدة جهات فاعلة باعتبارها حاسمة لإرساء الحوكمة الرشيدة، حيث تتحمل الحكومة الانتقالية المسؤولية الأساسية في هذه المرحلة في وضع القواعد عبر سن قوانين تتعلق بالشفافية، وتمكين هيئات مكافحة الفساد، وترسيخ مبدأ المساءلة. وتكرر ذكر المجتمع المدني بوصفه شريكاً ورقيباً في آن معاً، حيث ذكر أحد المشاركين "المجتمع المدني يشمل المنظمات الحقوقية والتنموية... لتوجيه احتياجات السكان والمراقبة والتقييم" (ECO-AIe)، بمعنى أن منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات الحقوقية والتنموية، والجمعيات المهنية، إلخ) ينبغي أن توصل احتياجات المجتمع إلى السياسات العامة وأن تراقب أداء الحكومة. وكان هناك دعم واسع لمنح المجتمع المدني دوراً استشارياً رسمياً في صنع القرار الاقتصادي.

ومع ذلك، أبدى بعض المشاركين في مجموعتي اللاذقية ودمشق حذراً من مجتمع مدني شديد الاستقطاب، مشددين على التعاون بدلاً من المواجهة، إذ يريدون من المنظمات غير الحكومية المساعدة في إعادة بناء الثقة، وليس مجرد الانتقاد. كما تم اعتبار جهات القطاع الخاص (مثل رجال وسيدات الأعمال وغرف التجارة) أساسية أيضاً، سواء كداعمين محتملين للإصلاح (حيث تعاني الشركات النزيهة من الفساد) أو، على العكس، كعوامل معرقلة محتملة إذا كانت مستفيدة من شبكات الفساد القديمة/الجديدة.

ومن الجدير بالذكر أن أحد ممثلي غرف التجارة دعا إلى حوار بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار الحوكمة المحلية، مقترحاً أن يكون لكل بلدية مجلس اقتصادي يضم ممثلين عن قطاع الأعمال والمجتمع لضمان تلبية القرارات للاحتياجات المحلية (ECO-AIe).

لكن المشاركون حذروا من أن النخب الاقتصادية المرتبطة بالنظام القديم وتجار الحرب سيقاومون على الأرجح إصلاحات الحوكمة التي تهدد امتيازاتهم.

وقد تسعى هذه الجهات إلى تقويض جهود مكافحة الفساد أو محاولة الاستحواذ على المؤسسات الجديدة ما لم يتم كبحها.

المسارات

لتفعيل إصلاحات الحوكمة، قدم المشاركون عبر المناطق بعض السياسات والاجراءات الملموسة، مثل إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، ففي دمشق، تم اقتراح "إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد ذات صلاحيات تنفيذية وتحقيقية، تتبع لبرلمان منتخب" (ECO-Dam). وأكد المشاركون أن الإطار المناسب التشريعي والاستقلالية عن السلطة التنفيذية أمران حاسمان لمنع التدخل السياسي.

بالإضافة إلى ذلك، حث المشاركون على إصلاح القضاء لضمان قدرة المحاكم على دعم سيادة القانون بشكل نزيه، وشمل ذلك تدريب القضاة، وربما الاستعانة بدعم دولي لبناء القدرات.

أكّدت عدة مناطق (حمص وحلب) على الحوكمة الرقمية كمسار للحد من الفساد الصغير وزيادة الشفافية، وقدم بعضهم تصوراً لأنظمة حكومة إلكترونية لإدارة المالية العامة، فعلى سبيل المثال، تحدث أحد المشاركين من حمص عن " التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية... رقمنة إدارة المالية العامة عبر نظام بحيث تُسجل جميع العمليات المالية إلكترونياً مع إمكانية التدقيق الآلي"(ECO-Hom).

وشددت الورشات على الأطر القانونية الملزمة للشفافية، حيث أوصوا بإصدار قانون لحرية المعلومات واعتماد قوانين للموازنة المفتوحة، وفي هذا السياق جاء أحد الاقتراحات "شفافية الموازنة العامة: نشر تفاصيل الإيرادات والنفقات بشكل دوري، ليعرف المواطن كيف تُدار أموال الدولة" (ECO-Ale).

وأخيراً، ركز العديد من المشاركين على بناء ثقافة الحوكمة الرشيدة من خلال مشاركة الجمهور والصبر. ويتمثل تصور المشاركين للحوكمة في إحداث تحول جذري من نظام غير نزيه واستبدادي إلى نظام شفاف وخاضع للقانون وتشاركي.

لكنهم يدركون أيضاً التحديات الجسيمة والحاجة إلى استراتيجيات مدروسة (قانونية وتكنولوجية وثقافية) للوصول إلى ذلك.

النتائج:
طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي

2

العدالة: سيادة القانون والعدالة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية

- التحديات والتناقضات
- الجهات الفاعلة الرئيسية
- المسارات

العدالة: سيادة القانون والعدالة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية

ناقش المشاركون العدالة في المجال الاقتصادي كمفهوم متعدد الأوجه، إذ شملت كلاً من سيادة القانون (إنفاذ عادل للقواعد، وحماية حقوق الملكية، وقضاء نزيه) والعدالة الاجتماعية (توزيع منصف للموارد والفرص، وجبر مظالم النزاع). واتفق غالبية المشاركين على أن وجود نظام اقتصادي عادل أمر أساسي لمنع نشوب صراع في المستقبل وتحقيق التعافي المجتمعي. لكن مفهوم العدالة وتطبيقها العملي تفاوت بين المناطق، ففي حلب وإدلب، كان هناك تركيز على العدالة الانتقالية ومحاسبة الجناة، وأشار العديد من المشاركين في حلب بشكل خاص إلى أنه بدون مساءلة عن جرائم الحرب والفساد واسع النطاق، لا يمكن أن يكون هناك تعافٍ حقيقي، وأصر أحد المشاركين من حلب على ضرورة:

> "إنشاء آليات للكشف عن الحقيقة والمصالحة، مع ضمان عدم الإفلات من العقاب للجرائم الجسيمة (ECO-Ale)،

وهكذا ارتبطت العدالة الانتقالية بصراحة بمستقبل الاقتصاد، حيث يحتاج الناس إلى أن يروا محاسبة أولئك الذين استفادوا بغير وجه حق من الحرب أو أساؤوا استخدام السلطة، لاستعادة الثقة بالمؤسسات.

وتكرر هذا الطرح لدى آخرين قالوا إن تحقيق توازن بين العدالة والمصالحة أمر دقيق ولكنه غير قابل للمساومة؛ فلا بد من كشف الحقيقة وفرض عواقب قانونية على الانتهاكات الخطيرة، وإلا فإن الإفلات من العقاب سيقوض سوريا الجديدة.

وبالإضافة إلى المساءلة عن الانتهاكات زمن الحرب، تم التأكيد على الإصلاح القانوني لأجل اقتصاد عادل، حيث جادل عدد من المشاركين من حلب وحمص بأن الإطار القانوني في سوريا يجب إصلاحه لضمان العدالة في الاقتصاد، فالعديد من القوانين الحالية (التي يعود بعضها إلى حقبة الانتداب الفرنسي أو العهد العثماني أو الحقبة البعثية) متقادمة ويسهل تلاعب الأقوياء بها، "القوانين العثمانية والبعثية القديمة لن تصلح لاقتصاد القرن الواحد والعشرين"(ECO-Ale).

فعلى سبيل المثال، تحتاج قوانين التجارة والعمل إلى تحديث لحماية الحقوق وتشجيع المنافسة العادلة، كما ركز عدد من المشاركين على أهمية إنشاء نظام قضائي تُنفذ فيه العقود، وتُحترم فيه حقوق الملكية (خاصة للنازحين الذين يستعيدون منازلهم)، ويثق فيه المستثمرون لحل النزاعات بشكل نزيه، وتمنع فيه الاحتكارات والمحسوبية التي كانت مصدراً للظلم.

وكانت العدالة الاجتماعية الركيزة الأخرى في نقاش العدالة، والتي تعني الإنصاف في توزيع الثروة وفي الوصول إلى الموارد والفرص، وفي توزيع الخدمات، وعبر المشاركون في مختلف الورشات عن خطورة التفاوتات الصارخة التي فاقمتها الحرب، بعضها مرتبط بالجغرافيا (إذ شعرت بعض المحافظات بالتهميش)، والبعض الآخر بالطبقة (تجار الحرب مقابل الجموع الفقيرة).

حيث أبرز المشاركون من إدلب كيف ظلت محافظتهم في وضع اقتصادي متردٍ قبل وأثناء النزاع، لذلك تم التركيز على إيلاء اهتمام خاص بالمناطق المهمشة، وبرزت اقتراحات لضمان العدالة في توزيع الدخل والخدمات العامة من خلال الضرائب التصاعدية والإنفاق الموجه للفقراء. فعلى سبيل المثال، دعت مجموعة حمص إلى نظام ضريبي تصاعدي يفرض ضرائب بمعدلات أعلى على أصحاب الدخل المرتفع والأنشطة الريعية (مثل المضاربة العقارية) في حين يخفف العبء عن الفقراء.

وقد نظر إلى هذا على أنه تصحيح لنمط عهد النظام القديم حيث راكم أصحاب النفوذ الثروات دون ضرائب، بينما دفع عامة الناس ضرائب غير مباشرة وعانوا من التضخم.

وطرح كذلك العدالة للفئات المهمشة، فقد تحدث كثيرون عن محنة عائلات الشهداء والمعتقلين وذوي الإعاقة والأرامل والأيتام النازحين، وكان هناك إجماع على أن الاقتصاد العادل يجب أن يوفر احتياجات من عانوا أكثر من غيرهم، وكجزء من العدالة الاقتصادية، طرحت مسألة إعادة الممتلكات أو التعويض عن الممتلكات المدمرة والمصادرة، ويرى بعض المشاركين أهمية إنشاء آليات لحل نزاعات الملكية بشكل عادل، بما في ذلك إعادة الأراضي التي استولت عليها الميليشيات أو النظام إلى أصحابها الشرعيين، أو تعويضهم إذا كان الاسترداد مستحيلاً، مما يربط العدالة الاقتصادية مباشرة بالعدالة الانتقالية.

التحديات والتناقضات

إن تحقيق العدالة ينطوي على مواجهة بعض المعضلات الصعبة، وهو ما أقر به المشاركون أنفسهم، ويتمثل التوتر المركزي في الموازنة بين العدالة والمصالحة. ومالت أصوات من حلب وإدلب، تمثل مجتمعات وقعت ضحية للنظام السابق، نحو موقف أكثر عقابية مثل محاكمة مجرمي الحرب، واسترداد الأموال العامة المنهوبة، وتطهير المسؤولين الفاسدين، حتى لو تطلب ذلك مواجهة شخصيات أو جماعات نافذة. ومن ناحية أخرى، أثار مشاركون من اللاذقية وبعض من حمص القلق من أن الإصرار على عدالة عقابية قصوى قد يعيق المصالحة وإعادة الإعمار. وركز أحد المشاركين على أهمية:

> **العمل على تحقيق العدالة الانتقالية لجميع الأطراف (ECO-Lat).**

وتشير عبارة "لجميع الأطراف" إلى نهج شامل، مما يعني أن العدالة يجب ألا تكون أحادية الجانب لصالح المنتصرين. ويخشى بعض المشاركين أنه إذا نظر إلى العدالة على أنها معاقبة الطرف الآخر فقط، فقد يرسخ ذلك الانقسامات. ويدعون إلى آليات تُقر بالمعاناة عبر جميع المجتمعات، بما في ذلك أولئك الذين جُنّدوا أو شاركوا من جانب النظام تحت الإكراه. ويكمن التناقض في الموازنة بين المطالب المشروعة بالمحاسبة والحاجة إلى تجنب استمرار المظالم، وقد ذكر المشاركون في كثير من الأحيان المصالحة جنباً إلى جنب مع العدالة.

ويبرز تعقيد آخر في أن التركيز على العدالة القانونية/الرسمية (القضاء والقوانين) يجب أن يتكامل مع التصورات غير الرسمية أو الاجتماعية للعدالة. وأشار بعض المشاركين، خاصة من مجتمعات شعرت بالتهميش (على سبيل المثال، المناطق العشائرية أو شمال شرق البلاد)، إلى أن العدالة تعني أيضاً المشاركة في الدولة الجديدة، فعلى سبيل المثال، ركزت مناقشات حمص على أن التهميش هو الذي فجر الثورة. ويشير ذلك إلى أنه في المرحلة القادمة، تتطلب العدالة وجود حوكمة تضمينية وحقوق متساوية، وليس مجرد محاكمات قانونية.

وعليه، إذا كرر النظام الجديد أنماط الإقصاء، فسوف ينظر إليه على أنه غير عادل وقد يكون شرارة لاضطرابات مستقبلية، وهذا المنظور الواسع للعدالة، الذي يشمل الشمول السياسي، يعقد أجندة العدالة الانتقالية، لأنه يعني، على سبيل المثال، أنه حتى أثناء معاقبة بعض المرتكبين، يجب تجنب وصم مجتمعات بأكملها بالذنب.

وتبرز الاختلافات الإقليمية تناقضات محتملة في الأولويات، فعلى سبيل المثال، في حين شدد المشاركون في دمشق على سيادة القانون من أجل الانتعاش الاقتصادي (مثل حماية المستثمرين وحقوق الملكية)، بدا أن بعض المشاركين من إدلب مهتمون بصورة ملحة بالعدالة الإغاثية، كالتوزيع العادل للمساعدات، فإذا ركز صناع السياسات على المستوى الوطني حصرياً على الإصلاحات القانونية طويلة الأمد، فقد يشعر من هم في أمس الحاجة بأن العدالة أمر نظري أو مؤجل.

وعلى العكس، فإن إجراءات قصيرة المدى مثل إعادة التوزيع أو تخصيص مساعدات لمجموعات متضررة من الحرب، إذا لم تُنفذ بحذر، قد تُعتبر غير عادلة من قبل الآخرين. فعلى سبيل المثال، منح العائدين والنازحين أولوية في الوظائف والإسكان هو عادل من منظور ما، لكن السكان المحليين الذين لم يغادروا قد يرونه محاباة غير منصفة، ما لم يتم التواصل حوله بوضوح وتحقيق توازن فيه.

الجهات الفاعلة الرئيسية

تأتي المؤسسات القضائية بطبيعة الحال في الطليعة؛ فالمحاكم، سواء القائمة منها أو أي محاكم خاصة بالعدالة الانتقالية، هي جهات فاعلة أساسية. وشدد المشاركون على ضرورة وجود قضاء مستقل؛ ففي اللاذقية، على سبيل المثال، طُرح اقتراح "استقلال القضاء وعدم انحيازه لأي جهة" (ECO-Lat) كركيزة من ركائز العدالة ومع ذلك، فإن الكادر القضائي الحالي يضم العديد من القضاة من عهد النظام السابق؛ لذا اقترح إجراء عملية تدقيق أو إعادة تأهيل للقضاة والمدعين العامين. وتم تحديد المهنيين القانونيين والأكاديميين (المحامون والقضاة وأساتذة القانون) كجهات مهمة لصياغة القوانين الجديدة وتوجيه الإصلاحات القانونية. حتى أن بعض الورشات اقترحت تشكيل لجنة خاصة للإصلاح القانوني تضم خبراء محليين ودوليين لإعادة كتابة قوانين التجارة والملكية والعمل بما يتماشى مع العدالة وأفضل الممارسات.

كما تمت الإشارة إلى جهات فاعلة خاصة بالعدالة الانتقالية مثل إنشاء لجنة حقيقة لتوثيق الجرائم، ولجان مصالحة محلية للتوسط في نزاعات معينة (على سبيل المثال، نزاعات الملكية أو المخالفات البسيطة). وفي هذه الآليات، يمكن أن يقوم المجتمع المدني وقادة المجتمع بأدوار في موازنة العدالة والمصالحة. واقترح مشاركون من حمص إنشاء منتديات محلية لسرد الحقيقة بدعم دولي، مما يشير إلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى نموذج هجين من العدالة (يمزج بين الرسمي وغير الرسمي).

ويُعد قطاع الأمن جهة رئيسية أخرى؛ إذ يفترض أن تقوم قوات الأمن والشرطة بفرض سيادة القانون بشكل عادل، وجادل عدة مشاركين بأنه بدون إصلاح قطاع الأمن، لن يكون للقضاء معنى يُذكر. ومن المثير للاهتمام أنه تمت أيضاً مناقشة فصائل المعارضة المسلحة والميليشيات السابقة كجهات معنية بالعدالة، حيث يجب نزع سلاحها وإما دمجها أو محاكمتها إذا ارتكبت جرائم. فعلى سبيل المثال، أصر مشاركون من إدلب وحلب على وجوب محاسبة أمراء الحرب الذين أثروا عبر التهريب أو السرقة تماماً كما تُحاسب زمرة النظام السابق؛ فيجب أن تعمل العدالة في الاتجاهين.

واعترف المشاركون أيضاً بدور الفاعلين الدوليين، حيث شعر الكثيرون بأنه قد يتعين إشراك الأمم المتحدة أو المحاكم الدولية، خصوصاً في محاكمة جرائم الحرب الكبرى أو استعادة الأصول المسروقة في الخارج. كما يؤثر المانحون الخارجيون على مسار العدالة عبر الشروط التي يضعونها على المساعدات (على سبيل المثال، اشتراط إجراءات لمكافحة الفساد). وأعرب بعض المشاركين في دمشق واللاذقية عن القلق إزاء "سياسة مشروطة من المانحين"، بينما رحب آخرون بالرقابة الدولية لضمان عدم تراجع السلطات الانتقالية عن الإصلاحات.

المسارات

قدمت الورشات عدة أفكار قابلة للتنفيذ لتعزيز العدالة، منها إنشاء محاكم هجينة (بوجود قضاة سوريين ودوليين) لمحاكمة الجرائم الكبرى مثل الفساد واسع النطاق والانتهاكات، وربما تحت ولاية خاصة لحماية هذه المحاكمات من الضغط السياسي.

وتمثل اقتراح آخر في إنشاء لجنة للبت في المطالبات المتعلقة بالممتلكات للتعامل مع ضغط النزاعات المتوقع مع عودة النازحين، يمكن لهذه اللجنة تسريع البت في المطالبات وتقديم التحكيم، على أن يضم ممثلين عن المجتمعات المتضررة لضمان الشرعية.

بالنسبة للعدالة الاجتماعية والإنصاف، كان من أبرز التوصيات إقرار سياسات فورية منحازة للفقراء، حيث دعا المشاركون إلى زيادة كبيرة في الميزانية العامة للصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وقد قال أحدهم: "أولوية التعليم والصحة والخدمات الأساسية: تخصيص موارد أكبر لدعم التعليم المجاني والرعاية الصحية" (ECO-AIe).

وهذا من شأنه أن يشكل قطيعة مع سنوات الحرب (وحتى ما قبل الحرب) حيث طغى الإنفاق العسكري على الإنفاق الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، اقترحوا برامج تحويلات نقدية أو إعانات لدعم الأرامل والأيتام والمصابين بالحرب، لإظهار عدالة ملموسة تجاه هذه الفئات.

ولتكريس الإنصاف، حث المشاركون أيضاً على تضمين ضمانات دستورية. ففي دمشق، أصر بعضهم على أن يتعهد الدستور الجديد صراحة بمحددات مثل تكافؤ الفرص والتنمية الإقليمية المتوازنة والحق في الحصول على المعلومات، والمقصود من دسترة الحقوق الاقتصادية هو منع أي حكومة مستقبلية من الانحراف عنها.

وطرحت فكرة برامج جبر الضرر الانتقالية، مثل إنشاء صندوق تعويضات لمرة واحدة لعائلات المعتقلين أو الذين فقدوا ممتلكاتهم، يمول من الأصول المسروقة المستردة أو المساعدات الدولية، وذلك كصيغة من صيغ العدالة الاقتصادية.

وأخيراً، لضمان سيادة القانون، تم التأكيد على الدفع باتجاه بناء القدرات في قطاع العدالة، مثل تدريب قضاة جدد، وتعيين مهنيين قانونيين كانوا مبعدين في ظل النظام القديم، وإنشاء شرطة قضائية لتنفيذ أوامر المحاكم. وفي بعض الجلسات(حمص/اللاذقية)، اقترح مفهوم المحاكم المتنقلة للوصول إلى المجتمعات النائية، بحيث لا تقتصر العدالة على سكان المدن الكبرى.

إن مفهوم المشاركين للعدالة واسع ومرتبط بعمق بكل من مداواة جراح الحرب وخلق نظام اقتصادي أكثر إنصافاً. وهم يدركون التنازلات الصعبة، لكنهم يطالبون بشدة بألا تضحي المرحلة الانتقالية بالعدالة لقاء اعتبارات مصلحية ضيقة. وتعكس الاستراتيجيات مزيجاً من الإجراءات العقابية والترميمية، مع رسالة واضحة مفادها، يمكن بناء السلام المستقر من خلال تحقيق العدالة، في المحاكم وفي الحياة اليومية.

النتائج:
طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي

3

المشاركة: تمكين المجتمع في صنع القرار الاقتصادي

- التحديات والتناقضات
- الجهات الفاعلة الرئيسية
- المسارات

المشاركة: تمكين المجتمع في صنع القرار الاقتصادي

برز محدد المشاركة كحجر زاوية في النموذج الاقتصادي الجديد المنشود، كرد فعل مباشر لعقود من الحكم الفوقي المتشدد الذي همّش المواطنين (لا سيما خارج دوائر النخبة). وفي كل ورشة، شدد المشاركون على ضرورة أن يكون للسوريين صوت في تشكيل الاقتصاد، من المستوى الوطني حتى مستوى القرية. ويقترن ذلك بمصطلح "التضمين"، مؤكدين ضرورة إشراك جميع مكونات المجتمع، عبر المناطق والأجيال والإثنيات والطوائف والجنس والطبقات الاجتماعية، في صنع القرار.

تُعد المشاركة أمراً ضرورياً لتحقيق الشرعية ومنع صراعات المستقبل، فعلى سبيل المثال، أيّد المشاركون في حمص مشاركة المجتمع في خطط إعادة الإعمار، ودعوا إلى إشراك أصحاب المصلحة المحليين في كل خطوة من خطوات التخطيط والمتابعة، فقد أشارت توصية إلى أهمية:

> **إشراك المجتمع المحلي، وخاصة الفئات الهشة والنساء والشباب، في التخطيط والتقييم (ECO-Hom).**

واتفق معظم المشاركين على أهمية إشراك أولئك الذين غالباً ما يتم تهميشهم (الفقراء والنساء والشباب) في كافة المناطق، وهو ما يعكس إدراكاً بأن لدى هذه الفئات احتياجات ورؤى فريدة يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند وضع السياسات (مثل برامج التوظيف أو تقديم الخدمات)، وأن تهميشهم ليس مجرد أمر غير عادل فحسب، بل أيضاً إهدار لرأس مال بشري واجتماعي قيم.

كما أبرزت الورشات أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة، ففي إدلب وحلب، اقترح المشاركون إنشاء قنوات رسمية لإبداء الجمهور رأيه في السياسات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، اقترحت مجموعة في إدلب إقامة

> **منتديات وطنية للحوار والمشاركة" (ECO-Idl)، يستطيع فيها المواطنون والمجتمع المدني التشاور المنتظم مع السلطات بشأن الخطط الاقتصادية. وبالمثل، تحدث مشاركون في دمشق عن تضمين المشاركة في القانون.**
>
> **إدراج محددات العقد الاجتماعي الاقتصادي في الدستور الجديد(ECO-Dam).**

وهذا يشير إلى اهتمام بضمان حقوق المشاركة، مثل الحق في التشاور العام بشأن الموازنة أو خطط التنمية. وعلى المستوى المحلي، ارتبطت اللامركزية كثيراً بالمشاركة، وقد جادل كثيرون بأن تمكين المجالس المحلية والهيئات المنتخبة يزيد من مشاركة المواطنين تلقائياً، لأن الناس يمكنهم التفاعل بسهولة أكبر مع المسؤولين المحليين مقارنة بالسلطات المركزية البعيدة. وفي اللاذقية، أشار المشاركون إلى تحد يتمثل في استبعاد المركز في السابق للخبراء المحليين وقادة المجتمع.

"مركزية القرار وإقصاء الكفاءات المحلية عن المشاركة في صنع القرار" (ECO-Lat).

وثمة جانب آخر هو مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صياغة السياسات، فعلى سبيل المثال، تضمنت ورشات حلب وحمص ممثلين عن قطاع الأعمال ونشطاء منظمات غير حكومية عبّروا جميعاً عن دعمهم لحوكمة اقتصادية تشاركية. ويرغب رجال الأعمال في أن يكون لهم رأي في القرارات الاقتصادية واستراتيجيات إعادة الإعمار (مثل التشاور حول سياسات تجارية جديدة أو أولويات إعادة الإعمار)، بينما يسعى المجتمع المدني إلى تمثيل احتياجات المجتمع وضمان الشفافية. كما جاء في إحدى مخرجات ورشة حلب:

"المساءلة والمشاركة: إشراك المجتمع المدني والنقابات والمجالس المحلية في وضع أولويات الإنفاق ومراقبة التنفيذ (ECO-Ale).

التحديات والتناقضات

رغم أن الجميع أيّدوا المشاركة من حيث المبدأ، إلا أن النقاشات كشفت عن بعض المخاوف العملية والتناقضات المحتملة. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في مسألة القدرات والتمثيل، وفهم من الذي يشارك، وما إذا كان يمثل مصالح فئات أوسع أم يمثل نفسه فقط. وأقر المشاركون بأن مجرد فتح الباب أمام "المشاركة" لا يعني تلقائياً تحقيق نتائج تضمينية، فعلى سبيل المثال، قد يستمر تهميش النساء والشباب إذا لم يتم معالجة العوائق الهيكلية؛ فقد أشارت إحدى عضوات مجموعة نسائية من حمص إلى أنه في العديد من المجتمعات يهيمن الرجال الأكبر سناً على عملية صنع القرار، وأن مجرد دعوة النساء/الشباب إلى الاجتماعات ليس كافياً، بل هناك حاجة إلى إجراءات استباقية لضمان سماع أصواتهم. وبالمثل، لوحظ في إدلب أن المجتمع المدني نابض بالحياة لكنه تحت ضغط من السلطات المحلية، لذا قد تكون مشاركته محدودة ما لم تضمن حريته.

هناك أيضاً توتر محتمل بين الكفاءة والمشاركة الواسعة، إذ حذر بعض الخبراء من أنه إذا كان لابد أن يمر كل قرار عبر مشاورات عامة واسعة النطاق، فقد يبطئ ذلك تنفيذ المهام العاجلة لإعادة الإعمار. في ورشة دمشق، جادل أحد التكنوقراط بأنه رغم أن المشاركة أمر حيوي، إلا أن على الحكومة أيضاً امتلاك القدرة على اتخاذ قرارات تنفيذية سريعة في لحظات الأزمات (مثل تثبيت العملة أو استيراد القمح) دون نقاشات مطولة. وقد ناقشت المجموعة كيفية تحقيق توازن بين الديمقراطية التشاركية والحوكمة الحازمة. وتمثلت إحدى أفكار الحل الوسط في التمييز بين القرارات الاستراتيجية طويلة الأمد (التي ينبغي أن تكون تشاركية) والقرارات العملياتية الطارئة (التي يمكن للسلطة التنفيذية اتخاذها بشفافية ولكن دون مشاورة كاملة بالضرورة).

وينشأ تعقيد آخر عند النظر في من الذي يشارك وفي ماذا يشارك؛ فعلى سبيل المثال، على المستوى المحلي قد تتغير ديناميات السلطة بين المجالس المحلية والزعماء التقليديين والنشطاء الجدد. ففي بعض المناطق الريفية، قد يهيمن الوجهاء التقليديون على المنتديات التشاركية، مما يهمش الشباب أو الفئات الهشة. وأشار مشاركون من مناطق مختلفة إلى خطر استحواذ النخب حتى في العمليات التشاركية؛ إذ يمكن للنخب المحلية (سواء كانوا زعماء عشائر أو قادة ميليشيات أو عائلات ثرية) أن ينتهي بهم الأمر بتوجيه الهيئات "التشاركية" لمصلحتهم. ويظهر هذا الإدراك فهماً متبصراً بأن التضمين يجب إدارته بعناية لكي يصل حقاً إلى المهمشين، واقترحت بعض المناطق تدوير القيادة في اللجان المجتمعية أو وجود تيسير مستقل لاجتماعات المجلس البلدي لمنع هيمنة الشخصيات النافذة.

كما أظهرت الورشات تناقضاً بين التماسك الوطني والاستقلالية المحلية في سياق المشاركة، حيث كان مشاركو حلب وحمص متحمسين لصنع القرار المحلي، لكن بعض مشاركي دمشق أعربوا عن قلقهم من أن المشاركة المحلية المفرطة قد تجزئ الرؤية الاقتصادية الوطنية. وأثاروا تساؤلاً: كيف يمكن ضمان اتساق القرارات التشاركية المحلية مع الأهداف الوطنية؟ والخشية هي أنه بدون التنسيق، قد تؤدي المشاركة إلى فسيفساء من الأجندات المحلية وإلى منافسة أو ازدواجية محتملة. ومالت المجموعة نحو حلول مثل وضع إطار وطني تتم ضمنه عمليات التخطيط التشاركي المحلي، بمعنى أن تحدد الحكومة المركزية أهدافاً عريضة (مثل تحسين الرعاية الصحية وتعزيز الزراعة) وتقرر المناطق كيفية التنفيذ تحت هذه الأهداف.

الجهات الفاعلة الرئيسية

الجهات الفاعلة الرئيسية هنا واسعة النطاق، بما في ذلك الجمهور نفسه كفاعل، لكن بصورة أكثر تحديداً، تشكل المجالس المحلية/البلديات الجهات الموجودة في طليعة تمكين المشاركة. وحيثما وجدت، ينبغي تمكينها وجعلها ديمقراطية، وشدد المشاركون على ضرورة إجراء انتخابات محلية في وقت مبكر من المرحلة الانتقالية لإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الشعبية القاعدية.

فالسوريون لم يشهدوا انتخابات محلية ذات معنى منذ عقود (باستثناء بعض الحالات المحدودة)، وبالتالي فإن القيام بذلك من شأنه إنشاء هيئات شرعية تعبر عن صوت المجتمع.

وتشكل منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات محورية، إذ يمكنها تعبئة مساهمات المواطنين وإجراء مشاورات عامة وتوجيه التغذية الراجعة إلى السلطات.

وقد وضعت الورشات المجتمع المدني جوهرياً كوسيط للمشاركة، وجسر بين الناس والحكومة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمنظمات المجتمعية تنظيم اجتماعات عامة مفتوحة حول الميزانية المحلية.

كما تم ذكر الإعلام وقنوات المعلومات كجهات تسهل المشاركة، فبإمكان الإعلام الحر والمستقل أن يطلع الجمهور على القضايا الاقتصادية وخطط الحكومة، مما يمكن الناس من المشاركة في النقاش. واقترح بعض المشاركين إنشاء بوابة إلكترونية تفاعلية تمكن المواطنين من التعليق على مسودات السياسات الاقتصادية، وهي نوع من منصة المشاركة الإلكترونية (وهذا يرتبط بالشفافية عبر الأدوات الرقمية).

وتُعد الحكومة الانتقالية والوزارات نفسها جهات فاعلة يجب أن تلتزم بالحوكمة التشاركية، فإذا لم يكن الوزراء والموظفون المدنيون منفتحين على التواصل، تصبح المشاركة شكلية.

لذا اقترحت الورشات تدريب المسؤولين الحكوميين على أساليب تشاركية، وربما تعيين وحدات ارتباط مخصصة للتفاعل مع المجتمع المدني والسلطات المحلية.

كما يسهم المانحون الدوليون والجهات الأممية دوراً هاماً، فقد أشار عدة مشاركين إلى أن العديد من البرامج الممولة من المانحين (مثل برامج الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية) تطبق بالفعل نهج التنمية الموجهة من المجتمع، ويمكن لهذه الجهات الخارجية تشجيع السلطات السورية الناشئة على مواصلة تلك الممارسات التشاركية على النطاق الوطني.

ومع ذلك، حذّر البعض من أن المشاركة المدفوعة خارجياً قد تكون سطحية إذا لم تكن متجذرة في الثقافة المحلية، لذا يجب تصميم النهج وفق السياق المحلي.

المسارات

رسم المشاركون خطوات عملية لجعل المشاركة فعّالة. فعلى المستوى السياسي، أوصوا بسن قوانين أو لوائح تنص على العمليات التشاركية.

فعلى سبيل المثال، قانون الإدارة المحلية يمكن أن يلزم البلديات بعقد جلسات علنية لمناقشة الموازنة أو مشاورات خطط التنمية مع السكان. وبالمثل، على المستوى الوطني، تم اقتراح اشتراط أن تخضع التشريعات الاقتصادية الكبرى (مثل قانون ضريبي جديد) لفترة تعليق عام من المواطنين.

وعلى المستوى المؤسسي، يتمثل مسار رئيسي في بناء أو تعزيز هيئات تتيح المشاركة، وقد تمثلت فكرة ملموسة في تشكيل مجالس استشارية اقتصادية على مختلف المستويات؛ على سبيل المثال، مجلس اقتصادي وطني يضم ممثلين عن جمعيات رجال الأعمال والنقابات العمالية وتعاونيات المزارعين ومجموعات النساء وممثلين عن الشباب، وما إلى ذلك، بحيث يجتمعون بانتظام مع وزارة الاقتصاد لتقديم المقترحات والملاحظات. وبالمثل، يمكن أن تعكس المجالس على مستوى المحافظات هذا التكوين المتعدد، مما يضفي طابعاً رسمياً على مساهمة الجهات غير الحكومية في صنع القرار.

كما اعتُبر التعليم وبناء القدرات أمرين أساسيين، إذ يحتاج الناس إلى معرفة كيفية المشاركة بفعالية، لذلك، يمكن لبرامج التثقيف المدني (ربما بإدارة منظمات غير حكومية) أن تدرب المواطنين على المناصرة، وتعلم المجتمعات كيفية التنظيم حول احتياجاتها، وتثقف المسؤولين حول كيفية التشاور والاستجابة. ومن الأفكار التي طرحت في حمص، إطلاق لجان إعادة إعمار مجتمعية في كل حي، تتولى تحديد الاحتياجات المحلية والتنسيق مع المهندسين والمسؤولين، مما يمنح الأهالي دوراً عملياً في إعادة بناء منطقتهم (ECO-Hom).

ودارت مجموعة أخرى من المقترحات حول توظيف التكنولوجيا في المشاركة، من خلال إنشاء منصات إلكترونية أو تطبيقات جوال يستطيع المواطنون عبرها الإبلاغ عن المشاكل (مثل رفع الأسعار أو الفساد)، والتصويت على أولويات التنمية، أو طرح الأسئلة على المسؤولين.

وقد دافع المشاركون الشباب في حلب عن ذلك، مشيرين إلى أن الأدوات الرقمية يمكنها توسيع النطاق (وهو أمر مهم في بلد لا يزال مجزأً حيث لا يستطيع الجميع حضور الاجتماعات). إلا أنهم حذروا من ضرورة تحسين الوصول إلى الإنترنت وقد يكون التدريب على المهارات الرقمية ضرورياً لتجنب استبعاد السكان في المناطق الريفية أو كبار السن.

وأخيراً، شدد المشاركون على ضرورة أن تصاحب المشاركة آليات للرصد والمساءلة، ففي هذا الصدد، إذا قدم الناس مدخلات ولم ينتج عنها شيء، فسوف يصابون بخيبة أمل، وعليه، هناك حاجة إلى حلقات تغذية راجعة، حيث ينبغي على المسؤولين الرد علناً على توصيات المواطنين (حتى لو لم يكن بالإمكان تبنيها جميعاً) وتوضيح القرارات.

ويرى المشاركون أن المشاركة الحقيقية هي حق ووسيلة لتحسين السياسات في آن معاً، ويتطلعون إلى مستوى غير مسبوق من المشاركة المدنية في الحوكمة الاقتصادية، مع إدراكهم للتحديات المتعلقة بالتمثيل والقدرات والتنسيق. ويكمن التركيز على آليات تشاركية منظمة ومستمرة لبناء الثقة المتبادلة بين المواطنين والدولة.

النتائج:

طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي

4

الشفافية: بناء الثقة من خلال الانفتاح ومكافحة الفساد

- التحديات والتناقضات
- الجهات الفاعلة الرئيسية
- المسارات

الشفافية: بناء الثقة من خلال الانفتاح ومكافحة الفساد

يشير محدد الشفافية إلى التدفق الحر للمعلومات حول أعمال الحكومة ومواردها المالية، وهو ما تم التأكيد عليه مراراً باعتباره أمراً أساسياً لكسر حلقة الفساد وانعدام الثقة في اقتصاد سوريا. واستحضر المشاركون بوضوح كيف أضفى نظام الأسد طابع السرية على المعاملات الاقتصادية الكبرى، فقد وصف كثيرون الاقتصاد القديم بأنه صندوق أسود لا يعرف ما يدور داخله بشأن أصول الدولة والعقود والموازنات إلا المقربون. وفي سياق المرحلة الانتقالية، يرى السوريون الشفافية على أنها واجب أخلاقي وأداة عملية في آن واحد لمنع الفساد، وجذب الاستثمار، وتمكين مشاركة الجمهور. وشبّه أحد المشاركين من حلب الشفافية بمرآة للاقتصاد الوطني قائلاً:

> **الشفافية هي مرآة الاقتصاد الوطني.**

مما يعني أنه بدون تلك المرآة لا يستطيع لا الجمهور ولا المسؤولون النزيهون توجيه الاقتصاد بشكل صحيح.

وعملياً، كانت المطالب المتعلقة بالشفافية طموحة؛ إذ اتفقت جميع الورشات على ضرورة شفافية المالية العامة. فعلى سبيل المثال، كانت الموازنة المفتوحة توصية شائعة، وأصر مشاركو حلب على:

> شفافية الموازنة العامة: نشر تفاصيل الإيرادات والنفقات بشكل دوري ليعرف المواطن كيف تُدار أموال الدولة (ECO-AIe).

ويمثل ذلك تغييراً جذرياً عن الممارسات السابقة، إذ يعني في جوهره فتح دفاتر الحكومة للتدقيق العام. كما أضاف مشاركو حمص أنه إلى جانب الميزانيات السنوية، يجب تتبع أي أموال إعادة إعمار ومساعدات واردة إلى سوريا بشفافية لضمان عدم تحويلها عن مسارها. ونظراً لتدفق المساعدات الدولية المتوقع، كان هذا مصدر قلق؛ فبدون شفافية، يخشى المشاركون تكرار ما حدث في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان أو العراق، حيث جرى اختلاس أموال طائلة من قبل شبكات المحسوبية.

ومن الجوانب الرئيسية الأخرى الشفافية في المشتريات والتعاقدات، حيث أكد مشاركون من جميع المناطق، وخصوصاً من اللاذقية وحمص، على ضرورة أن تمنح وتنفذ العقود المتعلقة بإعادة بناء البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية (النفط والغاز والفوسفات) أو أي شراكات بين القطاعين العام والخاص بشفافية. واقترحوا نشر جميع إعلانات المناقصات ونتائجها، والمعايير المستخدمة، والشركات المشاركة. وكما قال أحد المشاركين في ورشة اللاذقية :

> **"حوكمة اقتصادية رشيدة تتطلب شفافية في المشتريات والتعاقدات" (ECO-Lat).**

وهدف ذلك هو منع العادة القديمة المتمثلة في حصول شركات المحسوبية على عقود دون منافسة؛ وعملياً، قد يتضمن ذلك استخدام نظم المشتريات الإلكترونية ومراقبين مستقلين للإشراف على منح المشاريع الكبيرة.

وكان الوصول إلى المعلومات جانباً آخر، حيث يرغب المشاركون في وجود إطار قانوني يضمن حق الجمهور في الحصول على المعلومات من الحكومة، وأوصت ورشة دمشق، بتأثير من بعض الخبراء القانونيين، بشكل محدد بإصدار قانون لحرية المعلومات

> **صدور قانون حرية المعلومات وتطبيقه (ECO-Dam)**

جاء ضمن الخطوات الرئيسية المقترحة، وجادلوا بأن هذا القانون ينبغي أن يسمح لأي مواطن أو صحفي بطلب بيانات (مثل إنفاق الوزارات أو تفاصيل المؤسسات المملوكة للدولة) وأن يلزم الهيئات الحكومية بالرد خلال إطار زمني محدد.

وإلى جانب ذلك، رأى المشاركون أن الإعلام المستقل والصحافة الاستقصائية أساسيان لتحقيق الشفافية. وذكر عدة مشاركين الحاجة إلى حماية الصحفيين الذين يكشفون الفساد، وذلك عبر :

> **حماية المبلّغين عن الفساد(ECO-Hom) من خلال سن قوانين تحميهم من الانتقام.**

ونوقشت الشفافية أيضاً ليس فقط كعلاقة من الحكومة إلى الجمهور، بل داخل الحكومة نفسها، وأشار أحد المشاركين من حلب إلى أنه حتى خلال المرحلة الانتقالية، قد تكون هناك ميول لدى الفصائل أو الوزارات لاحتكار المعلومات، لذلك، هناك حاجة إلى ثقافة داخلية لمشاركة المعلومات والتنسيق. وقد أشاروا إلى كيف أن انعدام الشفافية بين المصرف المركزي ووزارة المالية في الماضي أدى إلى سياسات متضاربة، والآن، مع تعدد الفاعلين فإن الشفافية الداخلية لا تقل أهمية. وترتبط الشفافية بتحديد من يملك البيانات، وكيف تبنى، ومن يراجعها، وكيف تُستخدم محلياً. فقد ركز بعض المشاركين على أهمية تطوير مؤشرات وأدوات قياس، وإنشاء مصفوفة وطنية ومؤشرات محلية.

التحديات والتناقضات

إن تبني الشفافية ليس عملية بسيطة، وقد أقر المشاركون بوجود عقبات مثل ثقافة السرية العميقة الجذور، فكما حذّر أحد الخبراء في دمشق "الشفافية تواجه مقاومة داخل المؤسسات التي اعتادت السرية" (ECO-Dam). فقد يشعر البيروقراطيون في المستويات الوسطى والدنيا بالخوف أو عدم الرغبة في فتح ملفاتهم فجأة، مما قد يؤدي إلى تخريب مبادرات الشفافية. لذلك ناقش المشاركون كيفية تحفيز أو فرض الشفافية بين الموظفين المدنيين، وفي هذا الصدد، اقترح البعض اقتران الشفافية بإجراءات للمساءلة لضمان اتخاذ إجراءات تأديبية عند اللزوم.

وتتمثل تعقيد آخر في سلامة المعلومات، إذ إن نشر البيانات لا يكفي إذا كانت البيانات غير دقيقة أو غير مكتملة. فعلى سبيل المثال، أثار مشاركون من إدلب وحلب، لدى بعضهم خلفية في تكنولوجيا المعلومات، مخاوف بشأن حالة حفظ السجلات الحالية، فكثير من الوثائق فقد أو دمر خلال الحرب، وقد تكون البيانات الموجودة غير موثوقة بسبب سنوات من التلاعب. لذا، سيتطلب إرساء الشفافية إعادة بناء نظم المعلومات أولاً، مثل إعادة بناء سجلات الأراضي والميزانيات والإحصاءات بمساعدة دولية لضمان صحة ما ينشر، فهناك خطر أن تؤدي الشفافية المبكرة استناداً إلى بيانات سيئة إلى تضليل الجمهور أو تقويض الثقة.

كما دار نقاش صريح حول الموازنة بين الشفافية والاستقرار قصير المدى، وقد أعرب بعضهم عن القلق من أن الشفافية الكاملة بشأن الوضع الاقتصادي قد تسبب ذعراً عاماً أو اضطرابات اجتماعية. فإذا كشفت الحكومة فوراً عن الحجم الحقيقي للديون أو قائمة تجار الحرب، فقد يثير ذلك الغضب أو اليأس، واتفق مشاركون في حمص على ضرورة نشر الحقيقة، ولكن مع تواصل مدروس.

وكما برز تناقض آخر يتعلق بالاعتبارات الأمنية، فقد تجادل الحكومة الجديدة بأن بعض المعلومات (مثلاً حول عمليات أمنية جارية أو مفاوضات حساسة لاستعادة أصول) لا يمكن نشرها علناً، وأقر مشاركون في دمشق بأن بعض الاستثناءات الأمنية معقولة (فمثلاً لا يمكن نشر الخطط العسكرية)، ولكنهم حذروا من أنه لا ينبغي أن تصبح "الأمن القومي" ذريعة عامة لإخفاء المعلومات الاقتصادية، واقترحوا وضع معايير واضحة لما يمكن الإبقاء عليه سرياً (ربما ما يتعلق بالدفاع والبيانات الشخصية الخاصة) وأكدوا أنه ينبغي أن يكون كل ما عدا ذلك متاحاً للجميع.

الجهات الفاعلة الرئيسية

من المرجح أن تكون الجهات الرئيسية التي تتبنى الشفافية هي المصلحون في الحكومة، وزراء المالية والاقتصاد وغيرهم، الملتزمون بالحكم الديمقراطي والنزيه. وقد حدد المشاركون وزارة المالية والمصرف المركزي كجهات رئيسية؛ فإذا قاما بنشر تقارير مالية ونقدية مفصلة، فإن ذلك يحدد النبرة العامة، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعمل هيئة مكافحة الفساد كجهة رقابية على الشفافية، مما يضمن امتثال الجهات الحكومية لمتطلبات الإفصاح.

ويُعد المجتمع المدني والإعلام جهتين حاسمتين للمطالبة بالشفافية والاستفادة منها؛ حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية تحليل الميزانيات وإبلاغ المواطنين بطرق مبسطة (مثلاً إعداد ملخصات ميزانية موجهة للمواطنين). ويمكن للصحفيين الاستقصائيين أن يتعمقوا في البيانات المنشورة لكشف أي مخالفات، في الواقع، ذكر المشاركون كثيراً ضرورة دعم الإعلام المستقل كجزء من منظومة الشفافية "دعم الإعلام المستقل، وإنشاء منصات بيانات وطنية" (ECO-Idl).

ويمكن للمؤسسات الدولية أيضاً أن تؤثر على الشفافية، فمنظمات مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، إن شاركت، ستضغط على الأرجح من أجل إدارة شفافة للمالية العامة كشرط لتقديم المساعدة. ومن اللافت أن المشاركين (خصوصاً من حلب/حمص) رأوا دوراً لشركات التكنولوجيا الرقمية أو مستشاري الحوكمة الإلكترونية في المساعدة على إنشاء بوابات شفافية سهلة الاستخدام، وذكروا حتى إمكانية الشراكة مع دول نفذت مبادرات الحكومة المفتوحة للاستفادة من أفضل الممارسات.

ومن الجهة الأخرى، تمت الإشارة إلى الجهات التي تقاوم الشفافية، وتشمل البيروقراطيين المركزيين، والشخصيات التجارية الفاسدة، وأي شخص استفاد من التعتيم (مثل من يديرون شبكات التهريب أو احتكارات اقتصاد الحرب). وحذر أحد المشاركين في حلب: "شبكات الفساد ستقاوم نشر البيانات". وبالتالي، هناك حاجة إلى قيادة عليا بوصفها فاعلاً يتولى التغلب على هذه المقاومة بإرادة سياسية.

المسارات

وضعت الورشات مخططاً واضحاً لتنفيذ الشفافية، وكان المقترح الأبرز هو إطلاق بوابات بيانات مفتوحة، وهي موقع إلكتروني متاح للعامة (أو منصات متعددة) حيث تُنشر البيانات الاقتصادية الرئيسية في الوقت الحقيقي.

فعلى سبيل المثال، بوابة شفافية الميزانية التي تعرض التخصيصات والصرف وتقدم المشاريع حسب المنطقة، ويتم تحديثها بشكل فصلي، وكذلك بوابة للمشتريات العامة لنشر جميع المناقصات والعروض والعقود المبرمة.

ويتمثل مسار آخر في الجانب القانوني عبر تمرير قانون للشفافية ومكافحة الفساد في وقت مبكر من المرحلة الانتقالية، حيث سيفرض هذا القانون الإفصاح الاستباقي عن معلومات محددة (الموازنة، أوضاع المؤسسات الحكومية، إلخ)، ويضع معايير (مثل إلزام جميع الوزارات بنشر تقارير فصلية)، وينشئ وحدة رقابة مستقلة على الشفافية لضمان الامتثال.

وكانت الإجراءات التكنولوجية في صلب الأجندة، مثل رقمنة المعاملات الحكومية للحد من التدخل البشري (كما ذُكر سابقاً ضمن الحوكمة الإلكترونية).

ويريد المشاركون رؤية استخدام الحوكمة الإلكترونية في أمور مثل جباية الضرائب (لاستبعاد الوسطاء) وتوزيع الدعم، ففي حمص، اقتُرح تطبيق نظام مشتريات إلكتروني تقدم فيه العروض وتُقيم عبر الإنترنت بشكل مجهول للسيطرة على المحاباة.

ويعد بناء القدرات مساراً آخر، عبر تدريب الموظفين المدنيين على معايير الشفافية، وتزويد كل وزارة بموظفي اتصالات مهرة يتولون بانتظام نشر المعلومات والتواصل مع الجمهور.

ويرتبط ذلك بالتحول الثقافي المطلوب، لذا ذكرت الورشات حتى إجراءات رمزية مثل مبادرة "الحكومة المفتوحة"، بأن تعقد القيادة الانتقالية مؤتمرات صحفية أسبوعية، وتنشر إقرارات ثرواتها، وما إلى ذلك، لتقدم مثالاً يُحتذى به منذ اليوم الأول.

وأخيراً، دعا المشاركون إلى توظيف المراقبة المجتمعية كجزء من الشفافية، مثل تشكيل لجان رقابة محلية تضم مواطنين لمراقبة مشاريع إعادة الإعمار على الأرض والإبلاغ عن أي تلاعبات (مثل صرف أموال دون إنجاز العمل).

وبالاقتران مع الشفافية الرسمية، يشكل هذا النهج من المساءلة المجتمعية آلية محكمة ضد الفساد. إن المسار نحو الشفافية الذي رسمه السوريون هو مسار استباقي ومنهجي، بدءاً من القوانين والنظم التقنية وصولاً إلى التغيير الثقافي والرقابة الشعبية.

وأبدا المشاركون إدراكاً لصعوبة المهمة فـ"مقاومة التغيير داخل المؤسسات... وغياب البنية التقنية" هي عقبات حقيقية.

النتائج:

طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي

5

التنمية: إنعاش الاقتصاد مع تحقيق الإنصاف

- التحديات والتناقضات
- الجهات الفاعلة الرئيسية
- المسارات

التنمية: إنعاش الاقتصاد مع تحقيق الإنصاف

رسمت الورشات صورة للتنمية محورها الناس وتتسم بالتضمين والاستدامة، خاصة بعد حرب دمرت البنية التحتية والصناعات وسبل العيش، حيث يتوق السوريون ليس فقط لإعادة إعمار ما كان، بل إلى تنمية اقتصادية توفر ازدهاراً واسع النطاق. وأكد المشاركون في جميع المناطق عدة أبعاد للتنمية مثل التعافي الاقتصادي الفوري (وظائف، دخل، بنية تحتية أساسية)، والنمو المستدام طويل الأمد (تنويع الاقتصاد، التعليم، الابتكار)، والتنمية البشرية (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية). وقد استخدموا غالباً مصطلحي "التنمية" و"التعافي" معاً، مما يدل على أن إعادة البناء والتنمية يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب.

وتم التركيز على أهمية الاعتماد على الذات والاستقلالية في الاقتصاد، ففي حلب، التي تعد مركز سوريا الصناعي، أعرب المشاركون عن أسفهم لكيف أن الحرب والسياسات السابقة حولت سوريا إلى دولة تعتمد على الاستيراد،

> **الاقتصاد المستورد فقط لا يبني دولة مستقلة (ECO-Ale).**

وشددوا على أن إحياء القطاعات الإنتاجية المحلية أمر حاسم، وهذا يعني إعطاء الأولوية للزراعة والصناعة لتقليل الاعتماد على الاستيراد وخلق فرص عمل. وبالفعل، طُرحت الزراعة مراراً كطوق نجاة، فقد تكرر القول

> **سوريا تمتلك إمكانات زراعية هائلة تحتاج لاستثمار حقيقي**

خصوصاً في النقاشات التي ركزت على المناطق الريفية (ECO-Ale, ECO-Lat). أكد مشاركو اللاذقية أن اقتصاد محافظتهم قائم أساساً على الزراعة (كالحمضيات والزيتون وغيرها)، وأنها يمكن أن تكون، مع الدعم، ركيزة للأمن الغذائي الوطني ومصدراً للدخل من الصادرات

> **دعم الزراعة ومنتجاتها... الاستثمار في القطاع الزراعي بعدة مجالات (ECO-Lat).**

وقد طرحوا أفكاراً مثل تزويد المزارعين بالوقود والبذور والري الحديث لزيادة الإنتاج. وبالمثل، في حمص (وهي منطقة كان فيها مزيج من الزراعة والصناعة قبل الحرب)، دار الحديث حول إحياء التصنيع وإصلاح المصانع وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تصنيع الأغذية والنسيج ومواد البناء وغيرها، وذلك لتوظيف الناس وإنتاج البضائع محلياً.

وكان خلق فرص العمل أولوية فورية قصوى في مجال التنمية، ففي جميع المناطق، اعتُبرت البطالة (خصوصاً بين الشباب) قضية حرجة يمكن أن تقوض السلام إذا لم تعالج. اقترح المشاركون برامج أشغال عامة لإعادة بناء البنية التحتية بحيث توظف عمالة محلية، إلى جانب حوافز للقطاع الخاص لبدء التوظيف. واقترحوا برامج توظيف طارئة في إزالة الأنقاض وإصلاح الطرق وبناء المساكن، يتم تمويلها من المانحين لكن تُنفذ بعمالة محلية لضخ السيولة في المجتمعات بسرعة. وكان مقترح آخر هو تقديم قروض ميسرة أو منح لرواد الأعمال،

> **ملايين الشباب السوري المتعلم بلا عمل، نحتاج برامج لتشغيلهم في القطاعات الإنتاجية" (ECO-AIe)**

مما يظهر الوعي بأهمية استثمار رأس المال البشري ودفع عجلة التنمية بدلاً من الهجرة.

وبالتوازي مع إنعاش الاقتصاد، تم التأكيد على التنمية الاجتماعية، التي تتكامل مع التنمية الاقتصادية، وكثيراً ما ذكر التعليم والرعاية الصحية ليس فقط كخدمات، بل كاستثمارات في قوة العمل المستقبلية في سوريا واستقرارها الاجتماعي. ووصف مشاركو حمص آثار الحرب على هذه القطاعات بأنها

> **انهيار شامل للمنظومة التعليمية والصحية... (مما أدى إلى) الأمية والتسرّب بين جيل الحرب" (ECO-Hom).**

وهذا يجسد سيناريو خطير يجب على التنمية معالجته بشكل عاجل. ودعا المشاركون إلى إعادة بناء المدارس، وإعادة تدريب المعلمين، وتقديم برامج تعليمية معجّلة للشباب الذين فاتتهم سنوات من الدراسة. وبالمثل، اعتُبر إعادة بناء المستشفيات والعيادات، وضمان حصول جميع المناطق (حتى القرى النائية) على الرعاية الصحية الأساسية، أولوية تنموية توازي أولوية البنية التحتية. وبشكل أساسي، يرى المشاركون أن رأس المال البشري، مهارات وصحة وقدرات السوريين، هو أساس التنمية.

> **الإنسان هو رأس المال الحقيقي في المرحلة الانتقالية (ECO-AIe)،**

وهذا يعكس تفكير الاقتصاد السياسي النقدي الذي ينتقد تركيز النماذج الاقتصادية السائدة على الربح والناتج المحلي الإجمالي.

وبرز بقوة موضوع الإنصاف والتنمية المتوازنة، حيث شدد العديد من المشاركين، خاصة من المناطق المهمشة تاريخياً (مثل المناطق الشرقية أو ريف حمص)، على أنه يجب أن تصل التنمية إلى جميع المناطق والمجتمعات كي تكون عادلة. وقد استذكروا الأنماط التي كانت سائدة قبل الحرب، حيث كانت دمشق وحلب أكثر تطوراً نسبياً في حين تخلفت أماكن مثل دير الزور أو ريف حمص، مما ساهم في شعور بالاستياء.

وبعد الحرب، باتت أماكن مثل مدينة حلب مدمرة، في حين أن بعض المناطق الساحلية تمتلك بنية تحتية أفضل بقيت سليمة، لذا هناك حاجة إلى نهج منصف لتجنب تأجيج مظالم جديدة. وكان هناك إجماع على وضع خطة تنمية إقليمية متوازنة، ربما مع إجراءات تفضيلية للمناطق الأكثر تضرراً.

فعلى سبيل المثال، جادل مشاركو إدلب، مشيرين إلى حال محافظتهم المتردي، بضرورة إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أو صناديق إعادة إعمار مخصصة للشمال الغربي. وأشار مشاركو اللاذقية، رغم أن بنيتهم التحتية عانت قصفاً أقل، إلى ارتفاع معدلات الفقر بين المجتمعات الريفية الساحلية وتدفق النازحين الذي أرهق الموارد؛ وعليه، هم أيضاً بحاجة إلى اهتمام تنموي، وليس فقط المشاريع البراقة في المدن الكبرى.

وكانت الاستدامة أيضاً جزءاً من رؤية التنمية، ليس فقط البيئية (والتي نُعالِجها بشكل منفصل ضمن محدد الاستدامة) ولكن أيضاً الاستدامة الاقتصادية من حيث تجنب الاعتماد على المساعدات أو الريع.

وتحدث المشاركون عن رغبتهم في اقتصاد متنوع يشمل الاندماج في التجارة الإقليمية، وتمت الإشارة إلى الموقع الاستراتيجي لسوريا وكيف يمكنها، في مرحلة ما بعد النزاع، إحياء تجارة الترانزيت والسياحة ومشاريع الطاقة المتجددة، والارتباط بالجوار بطرق تحقق الربح للجميع. لكنهم حذروا من الوقوع في فخ الاعتماد على مورد واحد أو راعٍ أجنبي واحد.

وفي ورشة دمشق، جاء اقتراح بضرورة الاستفادة بحذر من الدعم الدولي مع ضمان احتفاظ سوريا بقرارها الاقتصادي:

> **لا بد من دعم دولي، ولكن مع الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي.**

التحديات والتناقضات

إن السعي إلى التنمية السريعة يصاحبه تحديات ومقايضات عديدة، وقد ناقشها المشاركون. ويتمثل أحد التوترات المباشرة في السرعة مقابل الجودة، إذ هناك ضغط هائل لإظهار تحسن سريع، في مجالات الطاقة والغذاء والوظائف، للحفاظ على ثقة الجمهور في المرحلة الانتقالية.

لكن القيام بالأمور بشكل متعجل للغاية (مثل الإسراع في البناء دون تخطيط مناسب أو تقييم بيئي) قد يؤدي إلى الهدر أو الفساد أو مشاريع غير مستدامة. وحذر خبراء حمص من مخاطر "التسرع في إعادة الإعمار"، مستشهدين بكيفية أن ضخ الأموال بسرعة في بعض سياقات ما بعد الحرب أدى إلى مشاريع فاشلة ونمو غير متكافئ.

وطالبوا بنهج مدروس، يتضمن معالجة الاحتياجات العاجلة بسرعة، وتخطيط المشاريع الكبيرة بعناية. ومع ذلك، شعر آخرون بأن أي تأخير قد يسبب خيبة أمل، ويشير هذا الجدل إلى الحاجة لاعتماد تنمية على مراحل؛ تحقيق بعض الانجازات السريعة بالتوازي مع وضع الأساس للمشاريع طويلة الأجل.

ويكمن تعقيد آخر في محدودية الموارد، فقائمة الاحتياجات التنموية (من البنية التحتية إلى الخدمات الاجتماعية) ضخمة، لكن اقتصاد سوريا مدمر بعد الحرب. وقد أدرك المشاركون أن تمويلاً واستثماراً دوليين كبيرين سيكونان مطلوبين، لكنهم أيضاً كانوا حذرين من الشروط التي قد تصاحب ذلك (إذ قد تعني القروض ديوناً أو التزامات سياسية).

فعلى سبيل المثال، أعرب بعض المشاركين في مجموعة دمشق عن قلقهم من أن الاعتماد المفرط على القروض الخارجية قد يرهن مستقبل سوريا أو يفرض تقشفاً مؤلماً، وقد أشاروا إلى كيف انتهى الحال ببعض الدول بعد النزاع في فخ المديونية.

وعلى العكس، جادل آخرون في حلب بأن لا خيار أمام سوريا سوى الترحيب بكل المساعدة الممكنة، وقالوا: "نحتاج خطة مارشال حقيقية". ويكمن التناقض الأساسي في الرغبة في تنمية معتمدة على الذات لكن مع الحاجة المحتملة إلى رأس مال وخبرة خارجية. لذا طرح المشاركون أفكاراً مثل إعطاء الأولوية للمنح والاستثمار الأجنبي المباشر على حساب القروض، وإشراك رأس مال الشتات السوري، للتخفيف من مشاكل الديون.

كما ظهر تساؤل حول موازنة أدوار السوق والدولة، ففي ظل حكم البعث، كان لدى سوريا اقتصاد تهيمن عليه الدولة، ثم حصل بعض التحرير الذي أفرز رأسمالية محسوبية، في الورشات، دافع بعضهم عن اقتصاد سوق اجتماعي، وهو في جوهره نظام قائم على السوق مع تنظيمات حكومية قوية لضمان العدالة وتوفير المنافع العامة. وأشاروا إلى نماذج مثل بلدان اسكندنافيا أو حتى نهج تركيا المختلط، لكن آخرين، ولا سيما بعض أصوات قطاع الأعمال، نادوا باقتصاد ليبرالي لتحفيز النمو، محذرين من أن تدخل الدولة الثقيل قد يخنق روح المبادرة ويثقل كاهل الميزانية. وتجسد تناقض واضح، فبينما طالب المشاركون باستثمار الدولة في الصحة والتعليم ودعم المزارعين والعمال، دعوا أيضاً إلى تشجيع القطاع الخاص وعدم العودة إلى أوجه عدم الكفاءة القديمة للدولة.

وكان هناك توتر دقيق آخر بين الاعتبارات البيئية والإلحاح الاقتصادي ضمن سياق التنمية، فقد أدرك كثيرون أن التنمية المستدامة ينبغي أن تشمل العناية بالبيئة، لكن يخشى أن تطغى الاحتياجات الاقتصادية العاجلة على الاعتبارات الخضراء، فعلى سبيل المثال، من أجل إعادة تشغيل الكهرباء، هل ستعيد سوريا إحياء محطات الطاقة القديمة الملوِّثة أو تقبل صفقات نفطية سريعة قد تضر بالبيئة؟، وحذر بعض المشاركين من أن على سوريا أن "تعيد البناء بشكل أكثر خضرة" نظراً للهشاشة المناخية، لكن آخرين أشاروا ببراغماتية إلى أن البلاد قد تضطر لاستخدام ما لديها (مثل النفط المحلي، حتى لو كان ملوثاً) في المدى القصير لتشغيل عجلة التعافي.

الجهات الفاعلة الرئيسية

يكاد كل قطاع من قطاعات المجتمع يكون فاعلاً في التنمية، لكن تم تحديد أدوار محددة، فللحكومة الانتقالية دور قيادي واضح في تنسيق مشاريع إعادة الإعمار والتنمية، وتأمين التمويل، ووضع السياسات. وأكد المشاركون الحاجة إلى فريق اقتصادي كفؤ في الحكومة (مع إمكانية إنشاء هيئة أو وزارة خاصة لإعادة الإعمار والتنمية). ومع ذلك، كانوا واضحين في أن الحكومة لا تستطيع القيام بذلك بمفردها. فالقطاع الخاص حاسم، من رواد الأعمال الصغار إلى كبار المستثمرين، وقد ذُكرت غرف التجارة واتحادات الصناعة واتحادات المزارعين كفاعلين أساسيين لتعبئة الإنتاج والتوظيف. في حلب، تعهد ممثلو قطاع الأعمال بإعادة تشغيل المصانع إذا تم توفير الدعم الأساسي (الأمن، الكهرباء، الائتمان). وغالباً ما صاغت الورشات ذلك كعلاقة شراكة، فعلى الدولة أن تهيئ بيئة ممكنة (مثل البنية التحتية، وسيادة القانون، وربما منح تأسيسية)، وعلى الشركات أن تضطلع بالجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي الفعلي.

كما أن المانحين والوكالات الدولية جهات فاعلة مركزية أيضاً، إذ كان من المتوقع أن تمول منظمات كالأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ودول الخليج وغيرها بعض المشاريع التنموية. وكان لدى المشاركين مزيج من الأمل والتحفظ تجاه هذه الجهات، ورأوا ضرورة انخراط المانحين، لكنهم حثوا على التنسيق لتجنب الازدواجية وضمان الاتساق مع الأولويات السورية نفسها. ودعوا إلى أن تتولى الحكومة السورية زمام المبادرة في منتديات تنسيق المانحين، مستفيدة من دروس تجارب ما بعد النزاع الأخرى التي أدى فيها ضعف التنسيق إلى سوء تخصيص الموارد.

وبرزت الجاليات السورية في النقاشات كفاعل تنموي محتمل قوي، حيث يمكن للعديد من السوريين في الخارج أن يستثمروا أو يعيدوا مهاراتهم إلى البلد، وقد ذكرت ورشة اللاذقية صراحة: "الكفاءات والنازحين لن يعودوا... ما لم يتوفر لهم بيئة مناسبة" (ECO-Lat). وعليه، يمكن إشراك فاعلين مثل شبكات رجال الأعمال في المغترب أو العلماء إذا تحسنت الظروف (مثل الأمن وتوفير الحوافز).

كما تُعد المجتمعات والسلطات المحلية جهات فاعلة في التنمية؛ فسوف تتطلب إعادة إعمار آلاف القرى والبلدات قيادة محلية، المجالس المحلية والمنظمات المجتمعية، للتخطيط والتنفيذ الفعال على الأرض. ويرى المشاركون أن هؤلاء يمثلون منفذي المشاريع وقنوات لضمان أن التنمية تعكس الاحتياجات المحلية.

وأخيراً، ظهرت أيضاً مسألة الجماعات المسلحة وقوات الأمن، فلا يمكن للتنمية أن تمضي قدماً إذا استؤنف القتال أو إذا قامت جهات مسلحة بتعطيل المشاريع. لذا، فإن إدماج المقاتلين المسرحين في القوى العاملة (ربما عبر الأشغال العامة) هو ضرورة تنموية-أمنية في آن واحد، واقترح بعضهم تحويل المقاتلين السابقين إلى فرق عمالية لأجل إعادة الإعمار، كفكرة لتحقيق الاستقرار والتنمية بشكل متزامن.

المسارات

تم تقديم العديد من المسارات التنموية المقترحة مثل وضع خطة وطنية لإعادة الإعمار والتنمية، حيث دعت جميع المجموعات تقريباً إلى خطة أو رؤية شاملة تحدد الأولويات والمراحل. وينبغي إعداد هذه الخطة بشكل تشاركي لتحديد القطاعات الرئيسية للانتعاش (الزراعة، الطاقة، الإسكان، المياه، إلخ)، واحتياجات التمويل والجداول الزمنية. وكان من التوصيات إنشاء لجنة رفيعة المستوى أو وزارة تتولى صياغة هذه الخطة والإشراف عليها، تضم خبراء وممثلين من جميع المناطق لضمان التوازن.

كما تناول جزء كبير من المقترحات البنية التحتية مثل إصلاح الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات. واقترح المشاركون البدء بالبنية التحتية الحيوية التي تطلق النشاط الاقتصادي (مثل الطرق الرئيسية للتجارة، ومحطات توليد الكهرباء للمصانع، ونظم الري للزراعة).

كما حثوا على استخدام العمالة والمقاولين المحليين لتعظيم خلق الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لكن يجب أن تحكمها الشفافية لتجنب الفساد.

كما طُرحت العديد من الأفكار العملية مثل توفير البذور والجرارات والإعانات للمزارعين لإعادة زراعة الأراضي (خاصة في إدلب وريف حمص وسهول الحسكة).

واقترح إنشاء تعاونيات زراعية وخدمات إرشاد زراعي لزيادة الغلال وربط المزارعين بالأسواق.

أما بالنسبة للصناعة، فكانت فكرة شائعة هي إنشاء مناطق صناعية مجهزة بتسهيلات وإعفاءات ضريبية لجذب المستثمرين لإعادة تشغيل المصانع، على سبيل المثال، إحياء منطقة النسيج في حلب، وينبغي أيضاً دعم الصناعات الصغيرة والحرف من خلال برامج التمويل الأصغر.

و لتعزيز التنمية، سرد المشاركون تغييرات في السياسات مثل إصلاح العملة والمصارف، وتثبيت الليرة السورية (ربما بضخ رأسمال مبدئي أو ربط العملة مؤقتاً) وإعادة تنشيط المصارف لتوفير الائتمان للأعمال.

وشملت أخرى إصلاح سياسة الجمارك والتجارة لحماية الصناعات المحلية الناشئة في المدى القصير (رسوم جمركية مدروسة أو تدابير مكافحة الإغراق)، لكن مع السعي في نهاية المطاف إلى الاندماج في التجارة الإقليمية لتحقيق النمو.

وتحدثوا أيضاً عن إصلاح ضريبي لزيادة الإيرادات من أجل التنمية بشكل عادل من خلال تطبيق ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفع والواردات الكمالية، مع تخفيف الضرائب على الاستثمارات الإنتاجية.

وإدراكاً من المشاركين لأهمية القدرات البشرية، حث المشاركون على إطلاق مبادرات تدريب وطنية، فهناك حاجة إلى مراكز تدريب مهني لصقل مهارات الناس في مجالات البناء وغيرها لتوفير كوادر لإعادة الإعمار، وعلى المدى الطويل، تم طرح إصلاح المناهج الدراسية في المدارس للتركيز على التفكير النقدي والمهارات ذات الصلة بالاقتصادات الحديثة (مرددين نقطة: "تحديث المناهج وتوفير برامج مهارات مطلوبة" (ECO-Hom)). بالإضافة إلى ذلك، طُرحت برامج لإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين أو الشباب الذين انقطعوا عن التعليم، لمنع نشوء "جيل ضائع".

من وجهة نظر المشاركين، لا تكتمل التنمية دون برامج للحماية الاجتماعية، فقد اقترح المشاركون إنشاء نظم حماية اجتماعية مثل تأمين البطالة (حتى لو كان دعماً نقدياً متواضعاً للباحثين عن عمل)، وتوسيع الرعاية الصحية العامة، وربما برنامج تحويل نقدي موجه للأسر الأشد فقراً. وهذه الإجراءات لن تخفف المشقة فحسب، بل ستضخ أموالاً تعزز الاقتصادات المحلية (حيث تنفق الأسر الفقيرة محلياً).

كما اقترح العديد من المشاركين مبادرات بيئية ومستدامة، مثل ضمين الطاقة المتجددة (ألواح شمسية، نظراً لشمس سوريا، لمعالجة نقص الكهرباء بشكل مستدام) ومشاريع إعادة التشجير (خاصة في المناطق التي دمرها النزاع).

ويمكن لهذه المبادرات خلق فرص عمل مع تحسين الآفاق طويلة الأجل، كما ذُكر أن الإدارة المستدامة للمياه ضرورية أيضاً للتنمية الزراعية.

وبرزت فكرة إنشاء صناديق أو مصارف تنموية إقليمية يمكن للسلطات المحلية إدارتها، لضمان حصول كل منطقة على استثمارات وفق احتياجاتها. فعلى سبيل المثال، صندوق تنمية للشمال الغربي من أجل مناطق ريف إدلب/حلب، وصندوق تنمية للساحل من أجل اللاذقية/طرطوس، إلخ، ممولة بأموال المانحين لكن تُدار محلياً (مع ضمانات الشفافية).

لقد اقترح المشاركون مبدئين مشتركين عابرين للقطاعات، إذ ينبغي أن ترتكز التنمية على العدالة والشفافية، وهذا يعني التوزيع العادل (بحيث لا تُترك منطقة متخلفة ولا تُفضل مجموعة بشكل غير منصف) والشفافية (إذ يجب أن تعرف المجتمعات ما هي المشاريع القادمة وكيف تُستخدم الأموال).

حينها فقط ستقود التنمية إلى النتيجة المرجوة، سوريا مستقرة ومزدهرة حيث، كما قال أحد المشاركين من حمص، "فرص العمل والازدهار تصل لكل سوري بغض النظر عن خلفيته".

النتائج:

طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي

6

الاستدامة: التعافي البيئي وعدالة عابرة للأجيال

- التحديات والتناقضات
- الجهات الفاعلة الرئيسية
- المسارات

الاستدامة: التعافي البيئي وعدالة عابرة للأجيال

على الرغم من أن التعافي الاقتصادي الفوري كان محور التركيز الرئيسي، فقد عبّر المشاركون أيضاً عن وعي واضح بضرورة أن تكون التنمية مستدامة، قادرة على الاستمرار دون تدمير قاعدة الموارد للأجيال القادمة. واتخذت مناقشات الاستدامة شكلين رئيسيين: الاستدامة الاقتصادية (بناء اقتصاد قوي قادر على تحمل الصدمات ولا يعتمد على ممارسات غير مستدامة أو على المعونات الخارجية إلى ما لا نهاية) والاستدامة البيئية (حماية وإدارة رشيدة للموارد الطبيعية، الماء والتربة والهواء، والتنوع الحيوي، ومعالجة الأضرار البيئية الناجمة عن الحرب). لقد تسببت الحرب نفسها في أضرار بيئية كبيرة (تسربات نفطية، إزالة غابات، أنقاض، تلوث)، وأدرك المشاركون أن معالجة هذه الأضرار جزء أصيل من السياسات الاقتصادية.

وكان أحد المواضيع المتكررة هو أهمية التنويع وتجنب الاعتماد المفرط على أي قطاع بشكل منفرد، وفي سياق الاستدامة، تحدثت مجموعة حلب عن "التنويع الاقتصادي"، مشيرة إلى أن سوريا كان لديها تاريخياً الزراعة والصناعة والسياحة والنفط، لكن فشل السياسات والحرب أخلّا بهذا التوازن.واقترحوا إحياء مزيج من القطاعات بحيث إذا واجه أحدها تراجعاً، يمكن للآخرين تحمل العبء.

فعلى سبيل المثال، عدم التركيز فقط على عائدات النفط والغاز (وهو ما قد يكون مغرياً لتحقيق سيولة سريعة)، بل أيضاً إعادة تنشيط الزراعة والخدمات وغيرها للحفاظ على الاقتصاد على المدى البعيد. وتم ذكر الأمن الغذائي كجزء من الاستدامة، فضمان أن تتمكن سوريا من توفير الغذاء إلى حد كبير عبر قاعدة زراعية قوية هو أمر يدعم الاستدامة اقتصادياً واجتماعياً. وقد أشارت ورشة إدلب تحديداً إلى أن "الأمن الغذائي جزء من الاستدامة"، حاثّة على الاستثمار في المحاصيل والصناعات الغذائية المحلية التي تقلل الاعتماد على الواردات أو المساعدات.

ونوقشت الاستدامة البيئية، خاصة في حمص وإدلب، حيث أشار المشاركون إلى سوء الإدارة قبل الحرب (مثل الاستهلاك الجائر المفرط للمياه الجوفية وغياب مكافحة التلوث)، إلى جانب أضرار الحرب التي جعلت البلاد تواجه مشكلات مثل شح المياه وتدهور التربة ومخاطر صحية من التلوث. وفي حمص، اقترحوا أن تتضمن عملية إعادة الإعمار محددات "الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري". ويعني نهج الاقتصاد الدائري تعظيم إعادة الاستخدام وتدوير المواد؛ وقد أثارت مثل هذه الأفكار حماس المشاركين باعتبارها وسيلة لتحويل الدمار إلى موارد لإعادة الإعمار مع تقليل الهدر.

وطُرح موضوع إدارة المياه بإسهاب، إذ إن موجات الجفاف التي شهدتها سوريا منذ عام ٢٠٠٠، والتي تفاقمت على الأرجح بفعل تغير المناخ، لا تزال حاضرة في ذاكرة المشاركين الأكبر سناً، وكانت بالفعل أحد الضغوط التي سبقت الانتفاضة. ولذلك، يفترض أن يدير الاقتصاد المستقبلي المستدام المياه بشكل أفضل، عبر وسائل مثل الري الحديث، وإعادة تأهيل البنية التحتية المائية، والتعاون مع الدول المجاورة في تقاسم المياه. وأكدت مجموعة إدلب على :

> **الحفاظ على الثروات الطبيعية (الاستدامة البيئية): تجنب مأسسة المشاعات حيث يُستنزف المورد المشترك (ECO-Idl).**

وهذه إشارة إلى كيف قام بعض الأفراد خلال الحرب بحفر آبار غير مرخصة أو الرعي الجائر للأراضي، مما أفاد قلة بينما استنزف الموارد المشتركة، لذلك، يدعو المشاركون إلى نهج حوكمة يحمي الموارد العامة.

وركزت جميع الورشات على الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة من أجل الاستدامة، وبالنظر إلى وفرة الشمس في سوريا وممرات الرياح المناسبة، اقترح مشاركون في حلب وحمص الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والرياحية لتحقيق أمن طاقي طويل الأمد يكون أنظف وأرخص تكلفة بعد الاستثمارات الأولية. فعلى سبيل المثال، فإن تزويد القرى بالألواح الشمسية يعالج نقص الكهرباء ويقلل الاعتماد على المولدات العاملة بالديزل المكلفة والمسببة للتلوث. وبالمثل، طُرح اللجوء إلى البناء المستدام (العزل والتصاميم الموفرة للطاقة) في المباني الجديدة لخفض استهلاك الطاقة في المستقبل.

التحديات والتناقضات

يواجه السعي إلى الاستدامة واقعاً صعباً متمثلاً بالاقتصاد المدمر، إذ يتمثل التناقض الأساسي في الحاجة قصيرة المدى إلى إطلاق النمو حتى وإن بوسائل غير مستدامة مقابل الحاجة طويلة المدى إلى فرض ممارسات مستدامة. فعلى سبيل المثال، في قطاع النفط تمتلك سوريا حقولاً نفطية (معظمها في الشمال الشرقي)، ويمكن أن يؤدي استثمارها بسرعة إلى تمويل إعادة الإعمار، لكن حرق المزيد من الوقود الأحفوري يتعارض مع الاستدامة المناخية، كما أن الاستخراج المدار بشكل سيء قد يسبب تسربات وأضراراً بيئية. وجادل بعضهم بأن على سوريا ألا تتوسع بقوة في إنتاج النفط من أجل الإيرادات، بل تسعى إلى بدائل متجددة ولا تستخرج النفط إلا بمستويات معتدلة ومعايير بيئية عالية. ورد آخرون بأن الاحتياجات المالية العاجلة لسوريا قد تتطلب اعتماداً كبيراً مؤقتاً على صادرات النفط والغاز إلى أن تنتعش القطاعات الأخرى، وهو بمثابة جسر براغماتي، وإن كان غير مستدام.

وبالمثل، في مجال الزراعة، تم رصد توتر بين زيادة الإنتاج إلى الحد الأقصى والمحافظة على الموارد. فالمحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه مثل القمح والقطن هي محاصيل أساسية ومربحة، لكن مياه سوريا شحيحة؛ ويُعد التحول إلى محاصيل أقل عطشاً أو إلى الري الحديث أمراً ضرورياً لكنه قد يقلل الإنتاج في المدى القصير أو يتطلب معدات جديدة باهظة. وأدرك المشاركون هذه المفاضلات، وكان من المقترحات للتعامل معها السعي للحصول على نقل تكنولوجيا دولي. فعلى سبيل المثال، يمكن لمنظومات الري بالتنقيط المدعومة من برامج المانحين أن تتيح زيادة الإنتاج وتوفير المياه معاً، مما يوفق بين المدى القصير والطويل.

وبرز تعقيد آخر هو القدرة المؤسساتية على فرض الاستدامة، إذ إن اللوائح البيئية في سوريا كانت ضعيفة من قبل وانهارت خلال الحرب. وسيستغرق إعادة إنشاء كيان مثل وكالة لحماية البيئة وقتاً، وفي هذه الأثناء، قد يحدث تسابق من قبل جهات مختلفة (أصحاب مشاريع محليون، لاجئون عائدون يعيدون بناء منازلهم، مستثمرون أجانب، إلخ) لاستغلال الموارد وإعادة البناء بسرعة، مما قد يؤدي إلى تجاوز معايير السلامة البيئية. وحذر بعض مشاركي حمص من أنه بدون تنظيم قوي، قد تؤدي إعادة الإعمار إلى تعدين غير مضبوط لمواد البناء، وقطع للغابات من أجل الأخشاب، إلخ، مما يكرر أخطاء المراحل الأولى لما بعد الحرب في أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن فرض رقابة تنظيمية صارمة جداً في وقت مبكر جداً قد يخنق التنمية الملحة المطلوبة إذا باتت بيروقراطية. وهذا يستدعي تطبيقاً تدريجياً مرناً مع إرشادات أساسية يتبعها تطوير المعايير على مدار بضع سنوات.

ويشكل تغير المناخ عاملاً حاسماً يعقد التخطيط، فقد أشار مشاركون ذوو خلفيات تقنية إلى أن مناخ سوريا مرشح لأن يصبح أكثر جفافاً وحرارة، مما يعني أن أي خطة تنمية تتجاهل التكيف مع المناخ ستكون غير مستدامة. فعلى سبيل المثال، استمرار الممارسات السابقة للحرب في الري بالغمر المكثف أو البناء في مناطق عرضة للفيضانات دون إجراءات تكيفية سيكون كارثياً. ومع ذلك، فإن تضمين التكيف المناخي (مثل أصناف محاصيل جديدة مقاومة للجفاف، ودفاعات ضد الفيضانات، إلخ) يتطلب بعد نظر وأحياناً تكاليف إضافية. وقد يكون من الصعب إقناع صناع السياسات برصد ميزانية لتعزيز القدرة على مواجهة المناخ في المستقبل عندما تكون الاحتياجات الفورية ملحة.

الجهات الفاعلة الرئيسية

يتداخل العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية مع تلك الموجودة في التنمية بشكل عام، ولكن مع تركيز على الاستدامة، ستكون وزارات الإدارة المحلية والبيئة، والزراعة والموارد المائية، والطاقة في صميم الترويج للسياسات المستدامة، ويفترض تشكيلها بناء على وظائف معاصرة تستشرف المستقبل. كما أبرز المشاركون دور العلماء والخبراء، من خلال تعبئة جامعات سوريا ومراكزها البحثية في مجالات مثل الزراعة والإيكولوجيا والهندسة لتوجيه الممارسات المستدامة.

وتعد مجموعات المجتمع المدني البيئية جهات فاعلة يمكنها رفع الوعي ومحاسبة الحكومة على وعودها البيئية. فعلى سبيل المثال، قبل الحرب كانت هناك بعض المبادرات المحلية للحفاظ على الغابات أو مكافحة التلوث، ويمكن إحياء هذه المبادرات أو إطلاق مبادرات جديدة من قبل نشطاء شباب مهتمين بالمناخ والطبيعة. وشجع المشاركون على تمكين مثل هذه المجموعات من المشاركة في تخطيط إعادة الإعمار، كأحد الأمثلة على دمج المشاركة مع الاستدامة.

وتم تحديد المنظمات البيئية الدولية أو وكالات الأمم المتحدة كداعم محتمل؛ إذ يمكنها تقديم مساعدة فنية أو حتى تمويل مخصص لإعادة الإعمار الخضراء (وقد ذكر بعض المشاركين إمكانية الاستفادة من الصناديق المناخية العالمية أو منح الإصلاح البيئي بعد النزاع).

كما تُعد المجتمعات المحلية أساسية أيضاً، مثل المزارعين الذين يتبنون أساليب جديدة، والمجتمعات التي تعتني بالمناطق التي أُعيد تشجيرها، إلخ. وكان أحد المقترحات إشراك المجتمعات مباشرة في مشاريع الاستدامة من خلال تقديم حوافز؛ فعلى سبيل المثال، في إدلب طرح مشروع تشجير يقوده المجتمع حيث يُدفع لأهل القرى لزرع الأشجار ورعايتها، مما يربط سبل العيش بالفائدة البيئية.

أما من الجانب الذي قد يكون معرقلاً، فقد تعارض المصالح التجارية القديمة الاستدامة إذا تحملت تكاليف جراء ذلك. فعلى سبيل المثال، قد يمتعض الصناعيون من ضوابط تلوث جديدة تتطلب الاستثمار في تكنولوجيا أنظف، أو قد لا يرحب تجار الوقود بالتحول إلى الطاقة المتجددة، وفي هذا الصدد، أشار المشاركون إلى ضرورة التعليم والحوار مع هؤلاء المعنيين لمواءمتهم مع الرؤية، وربما تشجيعهم بحوافز أولية أو مساعدات دولية لتبني التكنولوجيا الخضراء.

المسارات

تم اقتراح العديد من مسارات الاستدامة مثل وضع إرشادات إعادة إعمار خضراء، وتشمل مجموعة من الإرشادات أو المعايير التي يجب أن تستوفيها جميع مشاريع إعادة الإعمار الكبرى (مثل اشتراط تقييم الأثر البيئي للمشاريع الكبيرة، واستخدام مواد مستدامة حيثما أمكن). ويمكن فرض ذلك بموجب القانون أو على الأقل التشجيع عليه بقوة من قبل المانحين عبر اشتراط التمويل بالالتزام بهذه المعايير.

كما تم التركيز على إطلاق مشاريع تجريبية للمزارع الشمسية أو توربينات الرياح، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الطاقة. وكان من المقترحات الملموسة تجهيز المباني العامة (المدارس والمستشفيات) بألواح شمسية عبر برنامج ممول من المانحين، مما يقلل الحمل الكهربائي المستقبلي ويبرهن على الالتزام بالطاقة النظيفة. وطرح آخرون استكشاف الطاقة الحيوية من النفايات الزراعية لإدارة النفايات وإنتاج الطاقة في آن واحد. كما طرح تنفيذ برامج وطنية للري الفعال (الري بالتنقيط للمزارعين، وتأهيل قنوات الري مع تبطينها لمنع التسرب) وحصاد مياه الأمطار (سدود صغيرة أو خزانات في القرى).

وكذلك، الاستثمار في معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الزراعة، وهو اقتراح من خبراء دمشق للمساعدة في كل من الصرف الصحي وإمدادات المياه للزراعة. كما تمت مناقشة إعادة التشجير ومكافحة التصحر، حيث شهدت فترة الحرب إزالة للغابات (قطع الناس الأشجار للحصول على الوقود، وصراع في الغابات، إلخ).

واقترح المشاركون حملة تشجير واسعة، خاصة في المناطق المرتفعة حول حمص وإدلب والساحل، لاستعادة النظم البيئية ومنع تآكل التربة والمساعدة على هطول الأمطار.

وبالتوازي، حماية الغابات القائمة، وأشار بعضهم إلى أن سوريا يمكن أن تخلق وظائف خضراء عبر توظيف الشباب في فرق لغرس الأشجار، مما يربط بين التنمية والمصالحة.

وركز بعض المشاركين على التخطيط الحضري لتجنب الامتداد الحضري غير المستدام والاعتماد على السيارات (وهو ما كانت سوريا تسير نحوه قبل الحرب)، دعا مشاركون من حلب ودمشق إلى خطط إعادة إعمار حضرية تتضمن وسائل نقل عام (مثل إعادة بناء حلب مع خطوط حافلات أو في نهاية المطاف خطوط ترام).

إضافة إلى تخطيط عمراني يحافظ على المساحات الخضراء، ومدونات بناء موفرة للطاقة، وقد لا يكون هذا النهج المستقبلي ذا أثر فوري، لكن البدء في التخطيط له الآن يضمن أن المدن التي سيعاد بناؤها من الركام يمكن أن تكون نماذج في التصميم الحضري المستدام بدلاً من العودة إلى نمو فوضوي.

واقترح البعض مشاريع التكيف مع المناخ مثل إنشاء أنظمة إنذار مبكر بالجفاف وخطط طوارئ مجتمعية (نظراً لأن الجفاف يمكن أن يسبب النزوح والنزاع)، ويمكن تنفيذ ذلك بدعم من المانحين لكن بقيادة المعرفة المحلية.

كما ركزت معظم الورشات على إدراج التعليم البيئي في مناهج المدارس وإطلاق حملات توعية عامة بحيث يفهم المواطنون أهمية، على سبيل المثال، ترشيد استهلاك المياه أو الحفاظ على نظافة بيئتهم.

وشارك مشاركو إدلب أمثلة محلية حيث نظمت المجتمعات عمليات تنظيف لأنقاض الحرب أو زرع حدائق، مما يشير إلى أنه إذا تم تمكين المجتمعات وتوعيتها، فيمكنها أن تقود الاستدامة بنفسها.

كما اعتقد المشاركون أن إظهار الالتزام بالاستدامة يمكن أن يساعد سوريا دولياً، ربما بتسهيل إعادة اندماجها في الأطر العالمية وجذب مستثمرين مهتمين بالبيئة أو تداول أرصدة الكربون في المستقبل.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الأفكار المتقدمة تظل طموحة، إلا أنها تظهر أن السوريين لا يريدون أن يتخلفوا عن الركب في التحول العالمي نحو التنمية المستدامة.

إن الاستدامة في سياق المرحلة الانتقالية السورية تعني تجنب الاستغلال غير المستدام للموارد، وإهمال البيئة، أو بناء الاقتصاد على أسس هشة. لقد علمت الحرب دروساً قاسية حول الهشاشة، وكما لاحظ مشارك من اللاذقية: "تحفيز التنمية المحلية والاستدامة يسيران معاً" (ECO-Lat) إذا نُفذت بشكل جيد، ويمكن أن تصبح عملية إعادة الإعمار في سوريا فرصة للانتقال إلى ممارسات أكثر خضرة ومتانة بدلاً من استعادة الوضع الراهن الهش. إن مقترحات الاستدامة التي قدمتها الورشات، رغم حاجتها إلى إرادة سياسية قوية ودعم، هي جزء لا يتجزأ من رؤية سوريا القادرة على الازدهار لأجيال قادمة.

النتائج:
طروحات مقارنة حول محددات الانتقال الاقتصادي

7

اللامركزية: مشاركة السلطة من أجل التمكين المحلي والكفاءة

- التحديات والتناقضات
- الجهات الفاعلة الرئيسية
- المسارات

اللامركزية: مشاركة السلطة من أجل التمكين المحلي والكفاءة

تشير اللامركزية إلى نقل صلاحيات وموارد كبيرة من الحكومة المركزية إلى السلطات الإقليمية والمحلية، وقد كانت أحد المحددات التي نوقشت في جلسات اللاذقية وحمص وحلب. بعد عقود من المركزية المفرطة في دمشق، ومع قيام الحرب بخلق هياكل حكم محلي بحكم الأمر الواقع في مناطق مختلفة، يرى كثير من السوريين أن اللامركزية مسار نحو حوكمة أكثر استجابة، وتنمية أكثر إنصافاً، ومنع عودة السلطوية.

واتفق المشاركون على نطاق واسع على وجوب أن تكون اللامركزية السياسية والاقتصادية جزءاً من النظام الجديد، رغم أنه جرى نقاش حول مستوى اللامركزية والصيغة (بدءاً من اللامركزية الإدارية وصولاً إلى هيكل حكم محلي).
ويتجسد جوهر الفكرة في تعليق أحد مشاركي اللاذقية:

> **اللامركزية الاقتصادية هدفها تحسين كفاءة الخدمات وتحفيز التنمية المحلية (ECO-Lat) .**

كان تمكين المحليين مطلباً متكرراً، فقد دعا مشاركو حلب إلى تمكين المجالس المحافظة المنتخبة من إدارة جزء من الميزانيات واتخاذ القرارات بشأن المشاريع المحلية.

> **اللامركزية: تمكين الإدارات المحلية من إدارة جزء من الموارد لتلبية احتياجاتها مباشرة (ECO-AIe).**

ويعكس ذلك الرغبة في السماح للمحافظات أو البلديات بجمع وإنفاق الأموال على الأولويات المحلية، بدلاً من الاعتماد على الحكومة المركزية في كل مشروع. أثناء الحرب، تعلمت المجالس المحلية في مناطق المعارضة تقديم الخدمات بوسائل محدودة، ويريد المشاركون دمج هذا الحكم القاعدي في الإطار الوطني بدلاً من حله.

وفي حمص، التي شهدت كلاً من سيطرة النظام السابق وحكماً محلياً للمعارضة في أجزاء منها، كانت هناك دعوة لإضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط المحلي التشاركي، واقترحوا أن يكون لكل محافظة مجلس منتخب يتمتع بسلطة على قطاعات مثل المرافق والطرق المحلية والتعليم، وأن تكون لهذه المجالس مصادر إيرادات (مثل ضرائب محلية أو حصة مضمونة من الإيرادات الوطنية).

وكان هناك منظور آخر يعتبر اللامركزية شكلاً من أشكال العدالة، خاصة بالنسبة للمناطق التي شعرت بأنها مستغلة أو مهمشة في ظل الدولة الموحدة. فعلى سبيل المثال، شعر الناس من شرق البلاد الغني بالموارد تاريخياً بأن دمشق أخذت نفطهم وحبوبهم لكنها أعادت استثمارات قليلة. يمكن أن تضمن اللامركزية نصيباً أكثر عدلاً، وأدرجت ورشة اللاذقية (منطقة ساحلية وميناء نفطي) ضمن توصياتها "إعادة بناء الثقة عبر نقل الصلاحيات والموارد للمحافظات" (ECO-Lat). وربطوا ذلك بالوحدة الوطنية، فإذا شعرت كل منطقة بأنها تتحكم بمصيرها وتحصل على نصيبها العادل، فسيكون البلد أكثر استقراراً.

ونوقشت نماذج مختلفة، إذ دافع بعضهم عن شكل من اللامركزية القوية ضمن دولة موحدة، يشبه إلى حد ما مفهوم "اللامركزية الإدارية" في قانون الإدارة المحلية الحالي لكن بشكل موسع ومطبق فعلياً. وكانت مساهمة إدلب محدودة على هذا الصعيد، وعلى النقيض، أيّدت اللاذقية وحمص بقوة فكرة اللامركزية، مما يظهر أن الفكرة تحظى بجاذبية واسعة.

التحديات والتناقضات

رغم جاذبيتها، تطرح اللامركزية تحديات متعددة، فأحد المخاوف الرئيسية التي أثيرت هو تباين القدرات؛ فلا تملك جميع المناطق حالياً القدرات البشرية أو المؤسسية للحكم بفعالية. وحذر بعض المشاركين من أن إرساء اللامركزية الشاملة فوراً قد يقود إلى فوضى أو إلى سيطرة من قبل زعماء محليين أقوياء. فعلى سبيل المثال، حذر خبير في دمشق أنه إذا منحت محافظة مزقتها الحرب السيطرة الكاملة بسرعة كبيرة، فقد يتدخل أمراء الحرب المحليون أو الميليشيات للهيمنة على الحكومة المحلية (خاصة إذا كانت الانتخابات غير مثالية). وأشار مشاركو حمص إلى أن القدرات الإدارية المحلية استُنزفت بسبب الحرب ونزوح المهنيين، ويجب معالجة هذه الفجوات من خلال التدريب وربما الدعم المؤقت من الوزارات المركزية أو المستشارين الدوليين.

ويتجلى تناقض آخر بين المعايير الوطنية والاستقلالية المحلية، فمثلاً في التعليم، قد تعني اللامركزية أن تتحكم المحافظات في مناهج المدارس لتكييفها مع الثقافة المحلية، لكن ذلك قد يؤدي إلى تباين في المعايير التعليمية أو حتى تسييس إذا لم يتم ضبطه. وناقش المشاركون أي القطاعات ينبغي أن تكون لا مركزية وأيها ينبغي أن تبقى موحدة، ورأى كثيرون أن الدفاع والسياسة الخارجية والسياسة النقدية يجب أن تظل مركزية (لأسباب واضحة تتعلق بالوحدة)، في حين يمكن لقطاعات مثل البنية التحتية المحلية والزراعة والشرطة أن تكون محلية. أما قطاعا الصحة والتعليم فكانا أكثر إثارة للجدل، وربما يكون نموذجاً هجيناً (معايير وطنية وإدارة محلية) هو الحل، وتم التأكيد على ضرورة الحفاظ على التماسك الوطني، وأُكد أن اللامركزية لا ينبغي أن تعني التجزئة. وهذا الأمر حساس بشكل خاص في ظل مخاوف من الانفصال (حيث خشي البعض، على سبيل المثال، أنه إذا تم المضي باللامركزية بعيداً جداً، فقد تنزع المناطق الكردية نحو حكم ذاتي شبيه بإقليم كردستان العراق). وقد قال مشاركون في اللاذقية صراحة: "اللامركزية ليست فدرالية تقسيم"، محاولين تبديد المخاوف عبر تأطيرها كوسيلة لتحقيق الكفاءة وليس التقسيم.

ويطرح تخصيص الموارد في ظل اللامركزية أسئلة صعبة، فإذا احتفظت المحافظات الأغنى بجزء أكبر من إيراداتها، فقد تتأخر المحافظات الأفقر أكثر، مما يتناقض مع هدف الإنصاف. ولحل ذلك، اقترح المشاركون آلية إعادة توزيع، على سبيل المثال، يذهب جزء مئوي من إيرادات المناطق الغنية إلى صندوق توازن مخصص للمناطق الأفقر. ونظروا إلى نماذج تقوم فيها الحكومات المركزية بإعادة التوزيع لضمان مستوى أساسي من الخدمات في كل مكان. لكن ذلك يتطلب الثقة، فيجب على المناطق الأغنى أن تثق بأن الأموال المعاد توزيعها ستستخدم بشكل جيد وليس مجرد هدر من قبل إدارات محلية غير كفؤة. وهذه الثقة منخفضة حالياً، إذ يريد مشارك من حلب التحكم المحلي تحديداً لأنه لا يثق بأن تقوم دمشق بإعادة التوزيع بشكل عادل (مشيراً إلى الماضي حيث ذهبت الثروة إلى جيوب المقربين من النظام). ويعد تجاوز عجز الثقة هذا أمراً أساسياً، وربما تساعد الضمانات القانونية في الدستور بشأن تقاسم الإيرادات في ذلك.

والإرادة السياسية هي تعقيد آخر، إذ تعني اللامركزية الحقيقية تخلي النخب المركزية عن السلطة، وهذا أمر صعب تاريخياً. وأقر المشاركون بأن حتى حكومة مركزية انتقالية قد تقاوم تمكين منافسين محليين، لذلك، أصر بعضهم على إدراج بنود اللامركزية في الدستور الجديد لتكريسها بما يتجاوز أهواء القادة.

الجهات الفاعلة الرئيسية

تتمثل الجهات الفاعلة الرئيسية في هيئات الحكم المحلي، بالمجالس المحلية القائمة، ومجالس المحافظة والبلدية. ويُعد تعزيز هذه الجهات شرطاً مسبقاً، وتعتبر وزارة الإدارة المحلية أيضاً محورية، فثمة حاجة إلى وزارة مركزية قوية للإشراف على انتقال السلطات وبناء القدرات وضمان الاتساق، وتصور المشاركون دورها بشكل أكبر كمسهل ومنظم للحكومات المحلية أكثر منه كمشرف مسيطر، وربما يمكن إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة وتوجيه عملية اللامركزية.

ويُعد المجتمع المدني والمجتمعات المحلية جهات فاعلة تضمن أن اللامركزية لا تمكن النخب المحلية فحسب بل الشعب فعلياً. فبإمكانهم المشاركة في صنع القرار المحلي (كما تمت تغطيته في قسم المشاركة) ومحاسبة المسؤولين المحليين. ومن المثير للاهتمام أنه تم النظر إلى المانحين الدوليين كعوامل محتملة لتعجيل اللامركزية، ففي أثناء الحرب، قدمت العديد من وكالات الإغاثة المساعدة عبر المجالس المحلية أو المنظمات غير الحكومية، متجاوزة النظام إلى حد ما، إذا قام المانحون في المرحلة الانتقالية بتوجيه أموال إعادة الإعمار مباشرة إلى الحكومات المحلية (مع وجود آليات للمساءلة)، فقد يسرع ذلك اللامركزية عبر بناء القدرات المحلية والشرعية، وأشار المشاركون إلى ذلك لكنهم حذروا أيضاً من أنه يجب أن يتماشى مع خطة وطنية لتجنب إعادة إعمار غير منسقة.

كما أن الجماعات والأحزاب السياسية ستؤثر على كيفية سير اللامركزية، فعلى سبيل المثال، لدى الكيانات السياسية الكردية ، رؤيتها الخاصة للحكم الذاتي في الشمال الشرقي، ولدى المجموعات المعارضة العربية مواقف متباينة، وقد تحاول الشبكات المرتبطة بالنظام الحفاظ على نفوذها في كل محافظة. وسيؤثر تفاعل هذه الجهات على عمق وهيكل اللامركزية. ومن الناحية المثالية، هناك حاجة إلى توافق سياسي واسع (ربما عبر حوار وطني أو لجنة دستورية) لتحديد إطار اللامركزية، وقد اقترح بعض المشاركين عقد مؤتمر وطني للامركزية بعد النزاع لمناقشة التفاصيل بمشاركة ممثلين من جميع المناطق والفئات.

المسارات

تم اقتراح العديد من المسارات في إطار اللامركزية مثل الإصلاح الدستوري والقانوني الذي يهدف إلى تكريس اللامركزية في الدستور الجديد، مثلاً، النص صراحة على صلاحيات السلطات المحلية، وضمان الانتخابات المحلية، وتحديد مسؤوليات المركز مقابل المسؤوليات المحلية.

ثم تحديث أو استبدال قانون الإدارة المحلية بما يتوافق مع ذلك لإعطاء قوة لتلك المواد الدستورية، وقد يشمل ذلك تحديد قدرة المحافظات على التشريع في الشؤون المحلية، وصلاحياتها المالية (الضرائب، استقلالية الموازنة)، والبنية الإدارية (المحافظات، المناطق، البلديات).

واقترح بعض المشاركين نقل الصلاحيات على مراحل، ففي المرحلة الأولى، تُجرى انتخابات المجالس المحلية وتمنح أدواراً استشارية في التخطيط، وفي المرحلة الثانية، يبدأ نقل مهام معينة إليها مثل صيانة الطرق الثانوية وإدارة المدارس والعيادات المحلية، إلخ، مع تخصيص ميزانيات لها، وفي المرحلة الثالثة، تنقل صلاحيات أوسع وسلطة على الإيرادات. وهذا التخطيط المرحلي يضمن أن الهيئات المحلية تكون مستعدة قبل أن تتولى كل شيء.

كما تم التركيز على أهمية بناء القدرات للحكم المحلي، وهي أحد الركائز الرئيسية، والتي ترددت في جميع المناطق، والمتمثلة بالتدريب وبناء المؤسسات على المستوى المحلي، ويشمل ذلك برامج تدريب للمسؤولين المحليين الجدد حول الإدارة العامة وإعداد الموازنات والحوكمة الشفافة.

وربما توأمة كل محافظة بشركاء دوليين أو مدن للحصول على مساعدة فنية، فعلى سبيل المثال، اقتُرحت برامج من الاتحاد الأوروبي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم بإيفاد مستشارين إلى المجالس المحلية لتوجيهها.

وكذلك تطوير فرق الخدمة المدنية المحلية، وتشجيع خبراء الشتات المهرة أو الخبراء في العاصمة على التناوب عبر مناصب في المحافظات لنقل المعرفة.

من جهة أخرى تم التركيز على آليات اللامركزية المالية، والتي تتضمن وضع صيغة واضحة لتوزيع الموارد. كان أحد المقترحات أن تحتفظ كل محافظة بنسبة من الإيرادات التي تولدها (من الضرائب المحلية والرسوم وربما عوائد الموارد) ويذهب الباقي إلى صندوق مركزي، بالإضافة إلى أن تقدم الحكومة المركزية منحاً للمحافظات بناءً على عدد السكان ومؤشرات التنمية.

ولإحداث تأثير فوري، اقترح المشاركون حتى تخصيص جزء من مساعدات المانحين مباشرة للحكومات المحلية، وإنشاء موازنات تنموية على مستوى المحافظات يمكن للمجتمعات الاطلاع عليها والتأثير فيها سيجسد اللامركزية بشكل ملموس. بالإضافة إلى تمكين المحافظات من تحصيل بعض الإيرادات المحلية (مثل ضريبة العقارات ورسوم الخدمات المحلية) لتعزيز الاعتماد على الذات.

ولمعالجة مخاوف إساءة استخدام السلطة محلياً، تضمنت المقترحات إنشاء مكاتب للمساءلة على مستوى المحافظات أو تمكين المجتمع المدني المحلي من التدقيق والإبلاغ. ويمكن للسلطات المركزية (أو السلطات القضائية) أن تعمل كصمام أمان. ويفترض تحقيق توازن دقيق بين الاستقلالية والوحدة، لذا تم ذكر أهمية وجود محكمة دستورية أو محكمة إدارية للفصل في النزاعات بين المركز والمحليات.

كما تم اقتراح تجريب تطبيق اللامركزية بشكل أعمق في منطقة أو اثنتين في البداية، مثل اختيار محافظة مستقرة نسبياً (ربما طرطوس أو جزء من حلب) ومنحها صلاحيات موسعة كنموذج يتم التعلم منه، ثم تعميم التجربة على الآخرين، ويمكن لهذا أن يبدد المخاوف عبر إظهار الإنجاز. وطرح المشاركون التواصل مع الجمهور كقضية هامة، من خلال التعريف باللامركزية واطلاق حملة توعية عامة تشرح الفوائد (مثل تقصير البيروقراطية، وحلول مخصصة، وصوت محلي) وكيف ستُحفظ الوحدة الوطنية، وذلك لبناء الدعم المجتمعي.

اللامركزية تقدم رؤية لسوريا جديدة تقطع مع الماضي المفرط في المركزية، وتتبنى بدلاً منه كيانات محلية متمكنة تتعاون تحت إطار وطني واحد. إذا تحققت، يمكن لهذا أن يعالج المظالم المزمنة الناجمة عن الإهمال ويخلق منافسة بين المناطق على الابتكار. ومع ذلك، فإن نجاحها سيعتمد على تصميم دقيق، وبناء الثقة، والموازنة المستمرة بين الاستقلالية والتماسك. وكما لخّص أحد المشاركين بعبارة موفقة: "اللامركزية الإدارية والمالية تبدأ بإعطاء هامش استقلالية لتشجع المبادرة المحلية، دون أن تضعف وحدة البلد" (ECO-Hom).

المناقشة: تحليل نقدي

تتوافق رؤية الاقتصاد السوري ما بعد النزاع، وفقاً للمشاركين في البحث، مع موضوعات في الأدبيات الأكاديمية الأوسع حول إعادة الإعمار بعد النزاعات، لكنها تقدم أيضاً فروقاً دقيقة. في هذا القسم، نقارن نتائج الورشات بالأدبيات الأكاديمية وسياقات أخرى ما بعد النزاع، مستخدمين أدوات تحليل نقدية، بما في ذلك الاقتصاد السياسي النقدي ودراسات الأمن النقدية، لتقييم آفاق ومخاطر المرحلة الانتقالية.

يمكن قراءة المحددات المستخلصة من ورشات العمل في هذه الدراسة (الحوكمة، والشفافية، والعدالة، والمشاركة، والتنمية، والاستدامة، واللامركزية) كقضايا جدلية مستمدة من تاريخ السلطة وعلاقات القوة والمؤسسات والنظم السياسية والاقتصادية قبل وأثناء النزاع من جهة، ومؤطرة لمستقبل العقد الاجتماعي الاقتصادي. فهذه المحددات ليست مجرد قضايا معيارية بل هي فضاءات للاشتباك بين القوى الفاعلة حول طبيعة الإنتاج وتوزيع الثروة والحوافز والدور الاقتصادي لكل من الدولة والسوق وحقوق والتزامات المواطنين.

وعليه تكون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مساحة للتفاوض على هذه المحددات بين القوى الفاعلة للوصول إلى توافقات مجتمعية، بدلاً من النظر إليها كعمليات تقنية (Khan, 2010). الاشتباك قد يقود إلى هيمنة السلطة أو النظام أو النخبة السياسية والعسكرية والاقتصادية على مؤسسات الدولة، وبالتالي بناء منظومة ما بعد النزاع لضمان مصالحها الخاصة، مما يقوض التغيير المطلوب لتجاوز النزاع وتحقيق الاستقرار والسلام (Hellman et al., 2000).

إن الاستيلاء على السلطة لمصالح فئة ضيقة يعزز المظالم المرتبطة بالإقصاء من صناعة القرار والحرمان من الموارد والعدالة وهي محركات لتجدد النزاع، مما يجعل معالجة القضايا المؤسسية والتوزيعية محورية للتنمية المؤدية إلى السلام (World Bank & United Nations, 2018).

وأبدا المشاركون في البحث اختلافاً في وجهات النظر حول ترتيب الأولويات (مثل إعطاء الأولوية لرفع العقوبات وتحقيق الاستقرار الكلي مقابل إعطاء الأولوية للعدالة الانتقالية والتضمين)، والتوزيع الجغرافي (مثل الاعتقاد بأن الاستثمار والإصلاحات تتركز في المركز بينما تواجه المناطق الطرفية أعباءً أكبر)، وحدود العلاقة بين الدولة والسوق (مثل ما إذا كان الانتعاش القائم على الإنتاج يتطلب سياسة صناعية حمائية أم أن الانفتاح هو السبيل الأمثل لخلق فرص العمل والاستثمار).

وتكتسب هذه الخلافات أهمية تحليلية لأنها تنبئ بالتسويات أو النزاعات التي عادةً ما تدفع إلى الإصلاح الجزئي أو الاستحواذ أو التراجع عن السياسات في سياق إعادة الإعمار.

بناء على مقاربة الاقتصاد السياسي، التي تطرح محددات التحول الاقتصادي كفضاءات للاشتباك، فإن تجاوز اقتصاديات النزاع يعتمد على إمكانية تشكيل تحالف واسع للقوى المناصرة للسلام والتنمية المستدامة، والذي يعمل على وقف منظومات النهب والاستيلاء على الثروات والموارد، وإعادة توجيه الموارد للتنمية المستدامة، وتعطيل الأنشطة المتمحورة حول العنف، وبناء منظومة حوافز للنشاط الإنتاجي ومناصرة لمتضرري النزاع.

لكن الكثير من التجارب تشير إلى قدرة النخب أو الطبقات أو الشبكات المستفيدة من النزاع على مقاومة التغيير المؤسسي التضميني، محولة عملية إعادة الإعمار إلى آلية لترسيخ الهيمنة السياسية من خلال المنظومة الاقتصادية (Ballentine & Sherman, 2003; Berdal & Malone, 2000).

وتشير العديد من الأدبيات حول سوريا إلى مخاطر تسخير إعادة الإعمار لإعادة إنتاج الحكم الاستبدادي من خلال استمرارية آليات النظام الاقتصادي في زمن النزاع، واستغلال السلطة لعائدات إعادة الإعمار(Heydemann, 2018; Daher, 2018).

وأكد العديد من المشاركين في هذه الدراسة ضمن ورشات العمل على مخاطر جدية في المرحلة الانتقالية من الاستيلاء على المنظومة الاقتصادية من قبل السلطة، ولذلك ركز الكثير من المشاركين على أهمية الحوكمة التضمينية وإنفاذ آليات مكافحة الفساد والعدالة الاجتماعية والمشاركة المحلية لتجنب هذا الاستيلاء على فرص إعادة الإعمار.

تسهم نتائج هذا البحث كذلك في المناقشات حول مفهوم "السلام الليبرالي" في مرحلة ما بعد النزاع، والذي يشكل أساساً لنماذج بناء السلام التقليدية المهيمنة في الممارسة الدولية منذ التسعينيات، والقائمة على بناء المؤسسات السريع، وتحرير الأسواق، وإصلاحات الحوكمة الفوقية في الدول التي مزقتها الحروب (Richmond and Mac Ginty 2015; Chandler, 2010).

وقد يُؤدي هذا النهج إلى عواقب سلبية عندما تكون الإصلاحات مدفوعة من الخارج، ومتجاهلة الاقتصاد السياسي للبلد المعني، ولا تتمتع بشرعية أو دعم مجتمعي مما يقود إلى فشل في السلام أو التنمية المستدامين، وهي ظاهرة أطلق عليها ريتشموند (2015) وآخرون وصف "فشل السلام الليبرالي". (Pugh, 2005؛ Richmond & Mac Ginty 2015).

أما المناقشة في هذا البحث فقد ركزت على رؤية اقتصادية تنشأ من القاعدة المجتمعية وتولي الأولوية للتضمين والعدالة الاجتماعية والتمكين المحلي، مما يتوافق مع ما يسميه الباحثون النقديون "التحول المحلي" في بناء السلام.

وتتفق رؤية العديد من المشاركين في الورشات في محددات التشاركية واللامركزية والرفاه الاجتماعي مع مفهوم "السلام ما بعد الليبرالي"، حيث يبنى السلام على الاحتياجات المحلية والمؤسسات المختلطة (مركزية ومحلية) بدلاً من النماذج المستوردة (Bargués et al. (2023).

فعلى سبيل المثال، أعرب بعض المشاركين في الورشات عن الحذر في التسرع في سياسات تحرير التجارة الخارجية والخصخصة، مركزين على أهمية توفير مناخ مناسب للاستثمار ولكن أيضاً حماية الصناعات المحلية وضمان التوزيع العادل، مما يعكس وعياً بالاختلالات التي شوهدت في تجارب دول أخرى مثل العراق بعد ٢٠٠٣، حيث نفذت إصلاحات سوق شاملة مع القليل من المشاركة المحلية، مما ساهم في فوضى اقتصادية وتهميش مجموعات مجتمعية رئيسية (Heydemann, 2018).

وتشير الأدبيات إلى أن التحرير السريع للسوق في العراق دون توفير للبيئة الآمنة أو توافق بين القوى المجتمعية، قد أدى إلى تفشي الفساد وتغذية التمرد، مما قوض أهداف السلام الليبرالي (Dodge, 2013). ويبدو أن المشاركين حريصين على تجنب ذلك، فهم يؤكدون على التدرج في الخطوات (الأمن والاحتياجات الأساسية أولاً، والإصلاحات الهيكلية المرحلية) وبناء التوافق (حوار شامل حول المنظومة الاقتصادية).

لكن الخلافات كان واضحة في ورشات العمل حول الانفتاح الاقتصادي الخارجي باعتبارها مشكلة تؤثر على مصالح الكثير من الشرائح المجتمعية. إذ يمكن أن يحقق "الانفتاح" مكاسب قصيرة الأجل من خلال واردات أرخص ووعود استثمارية، مما يفيد المستوردين والتجار ذوي السيولة العالية في المقام الأول، بينما قد يواجه المنتجون المحليون وأصحاب الأجور صدمات تنافسية، في المقابل، يمكن للحماية الانتقائية والتعافي القائم على الإنتاج أن يدعما التوظيف المحلي، لكنهما قد يقعان ضحية للاحتكارات ما لم تكن عمليات الشراء وسياسة المنافسة ونزاهة الجمارك ذات مصداقية.

وتُبرز أدبيات الاقتصاد السياسي المتعلقة ببناء السلام كيف يمكن لحزم التحرير التي تتجاهل الآثار التوزيعية أن تعمّق المظالم وتعزز قوة السوق لرواد الأعمال في اقتصاد الحرب (Pugh, 2005؛ Paris, 2004).

وبالتالي، يمكن لنقاش عام أكثر مبني على الأدلة أن يتجنب تقديم التشاركية والتضمين كمجرد ضرورة أخلاقية، وأن يتعامل معهما بدلًا من ذلك كآليات لبناء الشرعية والاستقرار. فالتشاركية قادرة على توسيع قاعدة المعلومات اللازمة لتصميم السياسات، وتحديد المظالم التوزيعية مبكراً، وخلق قبول اجتماعي جزئي، إلا أنها قد تصبح مجرد أداة شكلية إذا ما بقيت سلطة اتخاذ القرار والتحكم في القرار الاقتصادي مركزة في أيدي قلة. وعليه فإن التشاركية نتيجة سياسية لا مجرد إجراء تقني أو شكلي (Chandler, 2010; Richmond & Mac Ginty, 2015).

وتم مناقشة موسعة في ورشات العمل لأهمية توسع مناقشات السياسات الاقتصادية ونتائجها لتجنب الاستيلاء وتجنب خلق مظلوميات جديدة من خلال سياسات اقتصادية اقصائية.

إن التوجه السريع نحو السوق أو الخصخصة أو تحرير التجارة الخارجية، قد يفاقم مقومات النزاع ويعمق التفاوت، خاصة مع استمرار عمليات نهب الأصول والاحتكار (Paris, 2004). ومن منظور الاقتصاد السياسي، يمكن فهم هذا الحذر أيضاً، إذ إن محاولات فصل الأسواق عن الحماية الاجتماعية والمساءلة السياسية قد تُؤدي إلى حركات مضادة، وردود فعل اجتماعية عنيفة، وأزمات شرعية (Polanyi/1944, 2001). ولذلك، عندما يعطي المشاركون في ورشة العمل الأولوية للشفافية، والمؤسسات الملتزمة بسلطة القانون، والعدالة الاجتماعية، يمكن للنقاش أن يفسر هذه الأولويات على أنها شروط مسبقة لأي إصلاحات مستدامة وذلك لمنع إصلاحات السوق من أن تُصبح أدوات للاستحواذ والإقصاء.

يمكن إعادة ترسيخ محددات العدالة والتنمية تحليلياً بربطها بتفكيك العنف البنيوي والسلام التشاركي بدلاً من الاكتفاء بمصطلح "الحوكمة الرشيدة" العمومي. والتركيز في البحث على السلام الذي يغيب فيه الحرمان الهيكلي، إذ يمكن أن يشكل الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي المستمر شكلاً من أشكال العنف الذي يقوض السلام المستقر حتى بعد تراجع العمليات العسكرية (Galtung, 1969). في هذا السياق، يقدم نهج القدرات لأمارتيا سن وسيلة لقياس الأداء التنموي عبر توسيع الحريات الحقيقية للأفراد، مثل سبل العيش الآمنة، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية، بدلاً من الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الكلية وحدها (Sen, 1999).

ويتماشى هذا الطرح مع الإجماع الدولي في مجال التنمية على أن القضاء على الفقر، والإنصاف، والاستدامة أمور لا تنفصل عن أهداف السلام والاستقرار على المدى الطويل (UNDP, 2015). وتجدر الإشارة في إطار هذا البحث إلى أهمية توضيح أن "العدالة" و"التنمية" ليستا هدفين متوازيين، بل آليتان متكاملتان، إذ يمكن أن يساهم تقديم الخدمات بشكل عادل وحماية الحقوق في الحد من تكوّن المظالم. وبدورها، يمكن أن يؤدي انخفاض الشكاوى وتحسين الثقة إلى توسيع المجال الممكن للفاعلية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، يتوافق التركيز على العدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة مع نتائج البحوث التي تفيد بأن المجتمعات ذات الاقتصادات التضمينية يكون لديها مخاطر أقل لعودة العنف (Haug, 2005). ويشير رايس وآخرون (2007) إلى أن عدم المساواة المرتفع والدخول المنخفضة يرتبطان بارتفاع خطر الحرب الأهلية (Rice et al. 2007).

وقد أشار العديد من المشاركين إلى خطورة التفاوت التنموي بين المحافظات وبين الريف والحضر وبين الشرائح التي تعرضت للحصار والتهجير ومن لم يتم تهجيره أو حصاره، الأمر الذي يسهم في الإقصاء وعدم الاستقرار وتبرير اللجوء للعنف. وكما ركز العديد من المشاركين على أهمية الضرائب التصاعدية والتنمية الريفية والرفاه الاجتماعي كمحاولة مباشرة لمعالجة تلك المشكلات البنيوية.

وتضيف دراسات الأمن النقدية منظور الأمن الإنساني، والذي يعني ضمان التحرر من الحاجة والخوف للأفراد، وهو هدف أكثر ملاءمة من مجرد أمن الدولة أو بقاء النظام. وقد ركزت المشاركون في الورشات على منطق الأمن الإنساني، حيث لم يتحدث المشاركون عن حماية الدولة بحد ذاتها، بل عن حماية سبل عيش الناس وحقوقهم وكرامتهم كسبيل إلى الأمن الحقيقي (Owen, 2004).

يُعد الاقتصاد السياسي الدولي للمرحلة الانتقالية محورياً أيضاً في إمكانية تحويل هذه المحددات إلى امكانيات لتجاوز النزاع. فالعديد من تجارب ما بعد النزاع شهدت تشكيلات للحوكمة الاقتصادية وفقاً لأولويات القوى الدولية أو الإقليمية النافذة والجهات المانحة وآليات المساعدات التي قد تعطي الأولوية لمصالح هذه القوى أو للاستقرار الكلي أو لإصلاحات بيئة الاستثمار، الأمر الذي قد يهمش قضيا العدالة والتضمين والاستدامة للمجتمعات التي عانت من النزاع (Pugh, 2005).

تشير الأدلة من تجارب الدول الهشة إلى أن الجهات الفاعلة الخارجية غالباً ما تواجه صعوبة في ترجمة الالتزامات الصادرة عنها إلى ممارسة عملية، لا سيما عندما يهيمن تجنب المخاطر والآفاق الزمنية القصيرة على البرامج (OECD, 2011). وتؤكد تجارب التنمية الاقتصادية المرتكزة إلى السلام على أن البرامج الاقتصادية يمكن أن تخفف من حدة النزاع أو تفاقمه، بشرط الأخذ بعين الاعتبار لجذور النزاع (International Alert, 2021).

بالنسبة لسوريا، يتضح من المناقشات خطورة الهيمنة الدولية والإقليمية على الحوكمة الاقتصادية من النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي التي تملكه الكثير من الدول، والتي تعد العقوبات أحد تجلياتها المباشرة، وفي هذا الإطار أشار العديد من المشاركين إلى أهمية الدفاع عن استقلالية القرار الاقتصادي وتعزيز القدرة على المفاوضة مع القوى الخارجية من خلال تحديد تشاركي للأولويات ورفض الإصلاحات التي تخلق ضرراً إنتاجياً أو توزيعياً.

وفي نتائج الورشات ظهر مثال بارز على التنازع التوزيعي في بيانات ورشة إدلب، حيث التركيز على سياسة رفع العقوبات أولاً، وإن على حساب العدالة أو التفاوت الإقليمي (الرسوم/الضرائب، وتخصيص الاستثمارات، والاتساق التنظيمي).

ولهذه الخلافات أهمية سياسية، حيث يمكن أن ترسخ ملامح إعادة الإعمار غير المتكافئة الاعتقادات حول الإقصاء والهيمنة، وتقلل من الامتثال للمؤسسات والقواعد الجديدة مما يؤدّي إلى استدامة الحكم غير الرسمي ويقوِض الثقة بالسلطات الانتقالية.

يقدم البحث نتائج تتسق مع العديد من الأدبيات التي تظهر كيف يمكن لسياسة إعادة الإعمار أن تتحول إلى أداة للحكم الاستبدادي، إذ يمكن لتوزيع العقود والأراضي والتراخيص، بالإضافة إلى الوصول إلى التمويل الخارجي، أن يرسخ السيطرة السياسية وينتج أوجه عدم مساواة جديدة (Daher, 2018). كما تشكك تحليلات الأنظمة الاقتصادية في زمن النزاعات في الافتراضات القائلة بأن الحرب تعيد ضبط الحوكمة الاقتصادية تلقائياً، بل إن الترتيبات في زمن الحرب غالباً ما تتكيف وتستمر بعدها (هايدمان، 2018).

وتكمن أهمية مكافحة الفساد والشفافية بوصفهما استراتيجيتين للحد من الاستخدام السياسي لعائدات إعادة الإعمار، الأمر الذي يتطلب قدرة مؤسسية وسلطة للقانون والتي تعد في حد ذاتها موضع نزاع سياسي.

ويشير الاتجاه العام للمشاركين في الورشات إلى تركيز على أهمية كسر منظومة اقتصاديات النزاع عبر الشفافية والعدالة.

وهذا يتماشى مع ما يسميه بوغ (2011) "نهجاً تحويلياً" في بناء السلام، الذي لا يعيد فقط بناء الهياكل القديمة بل يغير بشكل جذري علاقات القوة والمعايير الاقتصادية.

لقد ركز المشاركون على هيئات مكافحة الفساد والموازنات المفتوحة ومحاكمات الجرائم الاقتصادية مما يشير إلى استهداف تحول فعلي.

وبدلاً من اعتبار الفساد والاستيلاء على السلطة مجرد "مشاكل إدارية" ثانوية، تشير نتائج ورشات العمل إلى أن مخاطر الاستيلاء على السلطة مرتبطة هيكلياً بكيفية تخصيص عقود إعادة الإعمار، والتراخيص، والجمارك، والتعيينات الحكومية. وتخلق هذه السياسات والاجراءات عوائد يمكن استخدامها لترسيخ السلطة السياسية غير الديمقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن اللامركزية ليست بالضرورة مضادة للاستيلاء أو الاستغلال فهي يمكن أن توزع السلطة، ولكنها قد تعزز منظومة اقتصادية استغلالية.

لذلك تحتاج اللامركزية إلى توسيع المشاركة التضمينية الفعلية حتى تقلل من مخاطر النزاع، إلا أنها قد تفاقم النزاع بتعزيز التفاوتات الإقليمية أو تمكين النخب المحلية من احتكار الموارد، ما يجعل النتائج مرهونة ببناء مؤسسات مساءلة وتوفر الموارد (Schou & Haug, 2005). في ورشات العمل تم التركيز على اللامركزية كمسألة اقتصادية سياسية تتعلق بتوزيع القوة والثروة وبناء المؤسسات الفعالة والمساءلة، لا كإصلاح إداري بحت.

أظهرت الورشات التشاركية أن الحوكمة، والعدالة، والمشاركة، والشفافية، والتنمية، والاستدامة، واللامركزية لم تُطرح بوصفها مبادئ متفقاً عليها بالكامل، بل بوصفها مجالات خلاف وتفاوض حول طبيعة الدولة الاقتصادية، وحدود السوق، ودور المجتمع المدني، وشكل الانفتاح الخارجي، وتوزيع الموارد بين المركز والأطراف، وتسلسل الأولويات بين الاستقرار السريع والعدالة الانتقالية.

وقد برزت، على سبيل المثال، خلافات حول ما إذا كان التعافي ينبغي أن يبدأ عبر تحرير اقتصادي سريع وجذب الاستثمار ولو على حساب حماية الإنتاج المحلي، أم عبر مسار تدريجي يقوده الإنعاش الزراعي والصناعي ويقترن بضمانات اجتماعية وتنظيمية؛ وحول ما إذا كانت اللامركزية تمثل مدخلاً للتمكين المحلي والإنصاف الجغرافي، أم قد تتحول، إذا غابت قواعد التحويلات والرقابة، إلى إعادة إنتاج للتفاوت والتجزئة.

كما ظهر نقاش واضح حول التوازن بين تفكيك شبكات الفساد واقتصاد الحرب من جهة، والحفاظ على الحد الأدنى من القدرات الإدارية والمؤسساتية من جهة أخرى، إضافة إلى الجدل حول موقع العدالة الانتقالية الاقتصادية: هل تُدمج مبكراً في إعادة الإعمار عبر معالجة الملكيات المنزوعة والإثراء غير المشروع والاحتكارات، أم تُؤجل باسم الاستقرار.

ومع ذلك، لم تُلغِ هذه الخلافات وجود أولويات متفق عليها نسبياً، أبرزها ضرورة تعطيل اقتصاديات النزاع، واستعادة الخدمات الأساسية، وضمان الشفافية والمساءلة، وتوسيع المشاركة، والحد من التفاوت الجغرافي، وبناء قاعدة إنتاجية أكثر عدلاً واستدامة.

وانطلاقاً من هذا التداخل بين التوافق والخلاف، تُطرح التوصيات الآتية لا بوصفها وصفة تقنية محايدة، بل كمسار عملي لترجيح الخيارات التي تقلل فرص الاستحواذ على إعادة الإعمار، وتعزز التنمية التضمينية المستدامة، وترسخ دوراً تكاملياً وتشاركياً بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، وتدعم استقلالية القرار الاقتصادي وبنية إنتاجية منصفة وقابلة للاستمرار (Khan, 2010; Hellman et al., 2000; Ballentine & Sherman, 2003; Paris, 2004; Heydemann, 2018; Daher, 2018).

تركز المحددات التي تم استنتاجها من الورشات والأدبيات من منظور الاقتصاد السياسي على طبيعة القوى والمؤسسات التي تشتبك لتصميم وإنفاذ التحول الاقتصادي.

ويعيد هذا النهج صياغة الشفافية ومكافحة الفساد كقيود على النهب واستغلال الريع، ويعيد صياغة المشاركة كآلية للشرعية والاستقرار، كما يعيد صياغة التنمية والاستدامة كتوسيع للقدرات والحد من العنف الهيكلي، وأخيراً يعيد صياغة اللامركزية كخيار تصميمي يعيد توزيع السلطة مع مخاطر الاستيلاء المحلي. وتوضح هذه الورقة بناء على نتائج الورشات أن تصميم العملية التغيير الاقتصادي يحتاج لمواجهة أوجه المظلوميات التاريخية والاستخدامات السياسية للحوكمة الاقتصادية، مما يشير إلى أن إعادة بناء الاقتصاد السوري لا ينفصل عن إعادة التفاوض على السلطة والحقوق والتوزيع في المرحلة الانتقالية.

خيارات سياساتية

يجدر التعامل مع إعادة الإعمار في اقتصاد ما بعد النزاع على أنها اشتباك حول الموارد، وإنفاذ القانون، والسلطة. ولذلك، فإن محددات ورشات العمل لا تشير فقط إلى محتوى السياسات، بل إلى استراتيجية لمكافحة الاستيلاء، فبدون تعطيل ديناميكيات اقتصاد النزاع (التهريب، والأتاوات، والمشتريات الاحتكارية أو الفاسدة، والتراخيص المسيسة)، يمكن لتمويل إعادة الإعمار أن يعزز نفوذ الجهات الفاعلة المتسلطة ويعيد تشكيل الحكم الاستبدادي عبر بوابات اقتصادية. ويتفق هذا التشخيص مع نتائج دراسات اقتصاد النزاع التي تشير إلى أن الحرب تنشئ أنظمة بديلة للربح والحماية يمكن أن تستمر بعد انحسار القتال (Ballentine & Sherman, 2003)

يمكن تفعيل محددات ورشات العمل كخيارات اقتصادية سياسية متنازع عليها، بدلاً من كونها التزامات معيارية ثابتة. حيث من المرجح أن تعيد سياسات إعادة الإعمار توزيع السيطرة على الأقنية الاقتصادية الرئيسية مثل المشتريات والجمارك والترخيص والتعيينات العامة وشبكات الخدمات، لجني الأرباح والنفوذ. وحيثما تبقى هذه الأقنية غامضة، فمن المحتمل أن يؤدي تمويل إعادة الإعمار إلى ترسيخ نفوذ الجهات المتسلطة أو الاحتكارية، وإعادة إنتاج "اقتصاد النزاع" عبر المؤسسات العامة. في المقابل، إذا أصبحت هذه الأقنية شفافة وقابلة للتنفيذ، فقد تبدأ عملية إعادة الإعمار في تقليص مساحة الغنائم والريوع التي تمول التسلط والهيمنة والعنف، وتمكين التحول نحو تنمية تضمينية (Khan, 2010؛ Hellman et al., 2000؛ Ballentine & Sherman, 2003؛ Heydemann, 2018).

التوصيات التالية تنطلق من القضايا المتفق عليها، بالإضافة للقضايا الخلافية التي كشفتها الورشات، وخاصة ما يتعلق بدور الدولة، والتفاوت الجغرافي، وشكل الانفتاح الاقتصادي، والعدالة الانتقالية الاقتصادية، والعلاقة بين المركز والمحليات. وتؤكد على الخيارات التي تقلل من فرص الاستحواذ على عملية إعادة الإعمار كمؤسسات وموارد؛ وتستثمر في الإنصاف جغرافياً وطبقياً للحد من الإقصاء؛ وتتبنى التعافي التضميني القائم على الإنتاج الذي يتجنب الاستيلاء على ريع الاستيراد أو احتكار الصناعة المحمية؛ وتعتمد على اللامركزية المصممة كنظام للمشاركة والمساءلة.

المدى القصير (0–2 سنوات):

تحقيق الاستقرار وبناء الثقة

مفاضلة 1:

الاستقرار مع ضمانات ضد الاستغلال" مقابل "الاستقرار من خلال وساطة غير موثوقة.

ربط المشاركون في ورشة العمل بين الشرعية واستعادة الخدمات بشكل واضح والإدارة المالية الشفافة، مع الإشارة أيضاً إلى التهريب والاحتكار والممارسات غير الشفافة كتهديدات. في حالة الاستقرار قصير الأجل، يكمن الخطر الرئيسي في أن التدابير الطارئة، لا سيما قنوات الاستيراد والدعم والمشتريات الكبيرة، قد تتحول إلى بوابات استغلال تمكّن الوسطاء الفاسدين. وعليه من المرجح أن يكون الاستقرار أكثر استدامة إذا جمع بين استعادة الخدمات بسرعة وتدابير تحد من ربحية الوساطة الفاسدة.

أما الإجراءات (قصيرة الأجل) فتتمثل بإنشاء قناة مشتريات شفافة "للسلع الأساسية العامة" للوقود والمواد الغذائية الأساسية والأدوية الأساسية، مع لوجستيات قابلة للتدقيق، وإفصاح علني عن العقود، وقناة شكاوى قابلة للاستخدام في جميع المناطق. من شأن ذلك أن يقلل من استغلال النفوذ في مراكز الشراء والتوزيع. والمفضل إعطاء الأولوية لاستراتيجية حماية اجتماعية طارئة وإطلاق برامج سريعة كثيفة العمالة (إزالة الأنقاض، إصلاحات بلدية، إعادة تأهيل زراعي) مصممة لجذب المنخرطين في العمل المسلح من خلال توفير بدائل دخل مدنية؛ ويمكن ربط هذه البرامج، حيثما أمكن، بمسارات التسريح وإعادة الإدماج.

ومن الإجراءات الهامة الاستثمار في الاستدامة مبكراً بوصفها جزءاً من الاستقرار لا بنداً مؤجلاً، ويشمل ذلك تطوير مقاربة للسيادة الغذائية، وحماية الموارد الزراعية والطبيعية، وتوفير البذور والأسمدة، وإصلاح طرق الري، ووضع ضوابط أولية على استنزاف المياه الجوفية، وتقييد الاستيراد الغذائي الطارئ بسياسة إنعاش الإنتاج المحلي. يرجح أن تستفيد من هذه السياسات الأسر ذات الدخل المنخفض والعاملين بأجر والمزارعون والعائدون والنازحون والشركات الصغيرة والمتوسطة المنتجة التي تعتمد على مدخلات موثوقة والبلديات القادرة على تحقيق تحسينات ملموسة. بينما سيتضرر من هذه السياسات الجهات التي تستغل عمليات الشراء والجمارك ونقاط التفتيش ومراكز تحصيل الأتاوات وسماسرة الاستيراد الحصريون والشبكات المستفيدة من تصميم الدعم غير الشفاف.

ومن التدابير الممكنة لتخفيف قدرة الجهات المعرقلة، ربط قنوات الطوارئ بالمراقبة المستقلة والإبلاغ العام، وتصميم نقاط وصول متعددة للشكاوى، واستخدام عمليات تدقيق دورية من جهات خارجية حيثما أمكن.

مفاضلة 2:

«تبني مبكر للعدالة الأفقية" مقابل "أولوية مراكز النمو دون تحقيق التوازن".

تُظهر مشاركات بعض الورشات كيف يمكن أن يتحول التركيز الاستثماري إلى استياء سياسي "جميع الاستثمارات تذهب إلى دمشق"، مما قد يقلل من الامتثال ويشجع المستثمرين والعمال على الانتقال إلى المركز. وفي هذا الإطار يمكن نشر إطار عمل شفاف قائم على معايير لاختيار المشاريع لإعادة الإعمار المبكرة مثل شدة الضرر وعدد السكان المستفيدين وأثر استعادة الخدمات وتخصيص حصة من المشاريع الهامة للمناطق المهمشة والأكثر تضرراً. وتجربة إعادة توزيع التحويلات المالية بغية تحقيق التوازن في الخدمات الأساسية (الصحة، المياه، التعليم الأساسي) للحد من التفاوتات الإقليمية حتى قبل سن قانون اللامركزية.

يستفيد الكثيرين من هذه السياسة مثل المناطق المهمشة والمتضررة بشدة ومستخدمو الخدمات المحليون والمقاولون المحليون غير المرتبطين بالشبكات المركزية. أما الخاسرون فهم الجهات المركزية المخصصة للمشاريع والمقاولون الذين يتمتعون بموقع يسمح لهم بالاستفادة من تركيز المشاريع، والجهات المتحكمة التي تستفيد من تشتت الأنظمة الإقليمية. ويمكن اتخاذ بعض التدابير لتخفيف المعارضة للسياسة من خلال نشر بيانات تفصيلية عن الإنفاق والمشاريع حسب المحافظة/البلدية وإنشاء لجان مراقبة محلية تتمتع بإمكانية الوصول إلى البيانات العامة والتأكيد بوضوح على أن التوازن المالي أداة لتحقيق الاستقرار، وليس آلية للعقاب أو المكافأة.

مفاضلة 3:

"إصلاح يحافظ على القدرات" مقابل "التجريف الإداري".

يحذر المشاركون والخبراء في مخرجات الورشات من أن إعادة هيكلة الوزارات المتسرعة وإقالة الموظفين قد تشبه "التجريف الإداري"، مما قد يؤدي إلى انهيار القدرات وخلق فرص جديدة للمحسوبية. وتتمثل الإجراءات في هذه السياسة بتطبيق مساءلة موجهة للوظائف عالية المخاطر، مع الحفاظ على القدرات الفنية الضرورية لتقديم الخدمات وتشغيل المؤسسات، وإنشاء آليات تقييم وتوظيف شفافة للحد من حافز استبدال الكفاءة بالولاء، مع وقف إجراءات الفصل التعسفي غير الشفافة. والمستفيدون المحتملون من هذه السياسة هم مستخدمو الخدمات والتكنوقراط الإصلاحيون والبلديات وجهات القطاع الخاص التي تعتمد على قواعد واضحة. أما المتضررون فهم شبكات المحسوبية التي تسعى للاستحواذ على التعيينات والجهات التي تستفيد من عدم الاستقرار المؤسسي. ويمكن اتخاذ إجراءات تخفف من إمكانية العرقلة مثل نشر معايير التوظيف وحماية المبلغين عن المخالفات وفصل وظائف الخدمات الفنية عن الوظائف الحساسة سياسياً خلال المرحلة الأولى.

مفاضلة 4:

" وثيقة تشاركية للاقتصاد الانتقالي" مقابل "فرض نموذج اقتصادي دون شفافية".

تتطلب المرحلة الانتقالية فتح مساحة عامة لمناقشة الإطار الاقتصادي المؤقت للمرحلة الأولى، من حيث دور الدولة في القطاعات الاستراتيجية، وما حدود تدخلها في السوق، وما موقع القطاع الخاص، وما هي الضوابط على الاستثمار والتجارة والاحتكار. للوصول إلى وثيقة مبدئية توضح ملامح النظام الاقتصادي وذلك لتقليص حالة الضبابية التي ظهرت في الورشات، وتخفيف عدم اليقين التنظيمي الذي يعطل الاستثمار ويغذي الشائعات ويعيد إنتاج الترتيبات غير الرسمية. إن اعلان الوثيقة التشاركية يعزز من وضع الأسس لحوكمة اقتصادية انتقالية توازن بين الحماية الاجتماعية ودعم الإنتاج والمنافسة العادلة، وتجنب التحرير المنفلت أو إعادة إنتاج لاقتصاد ريعي-احتكاري.

ويمكن لهذه الوثيقة التمهيد لوضع خارطة طريق لتوحيد الأنظمة والمعايير النقدية، والجبائية، والجمركية، والتراخيص، مع ترتيب أولويات واضحة تبدأ بالمعاملات التجارية الأساسية والسجلات العقارية والتسجيل الصناعي والمعاملات المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار حماية المجتمعات المحلية من الصدمات المرتبطة بتوحيد الإجراءات.

كما تساهم الوثيقة في وضع آليات للتسجيل المؤقت للممتلكات أو الامتيازات المتنازع عليها، ووضع آليات للتحقق القانوني في المناطق المتضررة. فإعادة الإعمار العقاري السريعة قد تعمق المظالم إذا قامت على ملكيات مشكوك فيها أو على تصرفات تمت في ظروف إكراه أو نزوح قسري. ويتعدد المستفيدون المحتملون من هذه السياسة من مستهلكين وخاصة الفئات الأفقر والأكثر تهميشاً ومنتجين من غير فئة المحاسيب بالإضافة إلى الفئة البيروقراطية الإصلاحية.

أما المتضررون فهم النخب السياسية وشبكات المحسوبية التي تسعى للاستحواذ على المشاريع والموارد والسلطة.

المدى المتوسط (2–5 سنوات):

إضفاء الطابع المؤسسي والنمو التضميني

مفاضلة 5:

"تحصين إعادة الإعمار من الاستغلال" مقابل "إعادة الإعمار كتوزيع للريع".

تشير أدبيات الاقتصاد السياسي حول الاستيلاء إلى أن الإصلاحات الرسمية غالباً ما تفشل عندما يكون تطبيقها ضعيفاً، وعندما تستطيع النخب توجيه القواعد وعمليات الشراء لتحقيق مكاسب شخصية (Hellman et al., 2000; Khan, 2010).

في هذا الإطار تقترح مخرجات ورش العمل تدابير للشفافية (ميزانيات مفتوحة، مؤشرات، رصد) يمكن إعادة تجميعها في حزمة سياسات لتحصين إعادة الإعمار.

ويتطلب التحصين إنشاء منظومة مستقلة لمكافحة الفساد والإشراف على عمليات الشراء، يتمتع بقدرة تحقيقية ومسار قانوني موثوق لمعاقبة التجاوزات وتوسيع نطاق الإدارة الرقمية للمالية العامة ونشر نتائج التدقيق بانتظام.

وإلزام المقاولين الرئيسيين وعمليات الشراء ذات القيمة العالية بالإفصاح عن الملكية المستفيدة واعتماد مبادئ التعاقد المفتوح للمناقصات وتعديلات العقود.

ويفترض أن تكون عملية تحصين إعادة الإعمار ضمن استراتيجية بناء إطار مؤسسي يضمن المنافسة العادلة، ويمنع الاحتكار، ويضمن العمل اللائق. ومن المستفيدين المحتملين القطاع الخاص المنظم والمواطنون في المناطق المستفيدة وتحالفات الإصلاح والجهات المانحة الداعمة للشفافية والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه حالياً منافسة غير عادلة.

أما الجهات الخاسرة فتضم السماسرة المحميون سياسياً، والمستفيدون من الحرب والاحتكارات. ومن تدابير تخفيف مقاومة التغيير التنفيذ التدريجي وحماية المحققين وتضمين آليات شكاوى المواطنين وربط التمويل الخارجي بمخرجات شفافة قابلة للتحقق (مناقصات منشورة، سجلات تدقيق).

مفاضلة 6:

"دمج العدالة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية" مقابل "تأجيل العدالة لحماية الاستقرار".

ناقش المشاركون صراحةً ما إذا كانت العقوبات والأولويات الاقتصادية تحل محل العدالة الانتقالية، وينظر نهج الاقتصاد السياسي إلى الجرائم الاقتصادية (الإثراء غير المشروع، الاستيلاء القسري، الاحتكار) كجزء من نظام العنف الذي يمكن أن يدعم الإقصاء والنزاع المستقبلي (Galtung, 1969 ؛ Heydemann, 2018؛ Daher, 2018). ولتحقيق مسار الدمج يجدر وضع مسار للعدالة الاقتصادية يعالج النزاعات العقارية، والتجريد القسري من الممتلكات، والتربح من الحرب، مع الحفاظ على الإجراءات القانونية الواجبة وإنشاء آليات متخصصة للمطالبات العقارية، وأطر شفافة للتعويضات والاسترداد. ومن المستفيدين من هذه السياسة الأسر النازحة وضحايا التجريد من الممتلكات والنهب والمجتمعات المستبعدة من إعادة الإعمار والمستثمرون الشرعيون الذين يحتاجون إلى حقوق ملكية موثوقة. أما الخاسرون من السياسية فيمثلون الجهات التي تمتلك أصولاً متنازع عليها وشبكات احتكارات زمن الحرب والفصائل التي تخشى التدقيق. ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتخفيف مخاطر السياسة عبر إعطاء الأولوية للفئات الأكثر تأثيراً أولاً (التجريد واسع النطاق من الممتلكات والأصول الاستراتيجية) وإنشاء طعون شفافة وتوضيح التسلسل الزمني حتى لا تبدو آليات العدالة وكأنها عقاب تعسفي.

مفاضلة 7:

"انتعاش قائم على الإنتاج مع ضمانات" مقابل "تحرير سريع دون قيود".

تتضمن مخرجات ورشة العمل خطابًا قويًا حول الإنتاج ("يُبنى الاقتصاد بالإنتاج، لا بالواردات") إلى جانب دعوات للانفتاح والاستثمار؛ هذا الخلاف يعني وجود فائزين مختلفين في التحالفات. يحذر تحليل بولاني من أن فصل الأسواق عن الحماية الاجتماعية والمساءلة قد يؤدي إلى ردود فعل عكسية ونزع الشرعية (Polanyi/1944, 2001) ، بينما تحذر انتقادات بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع من التحرير السريع دون وجود قدرة مؤسسية (Paris, 2004؛ Pugh, 2005). ويترافق هذا الخيار مع تطبيق حزم إنعاش صناعية وزراعية موجهة (ائتمان، موثوقية الطاقة، الخدمات اللوجستية، التدريب، حاضنات المشاريع الصغيرة والمتوسطة) بمعايير اختيار شفافة وقواعد لمكافحة الاحتكار؛ اعتماد حماية مرنة حيث تشير الأدلة إلى أن الصناعات الناشئة تواجه إغراقاً، وتوسيع سياسات سوق العمل بما يتوافق مع التنمية القائمة على القدرات. ويتوقع أن يساند المنتجون والعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمناطق ذات الإمكانات الزراعية/الصناعية والمستثمرون العائدون من الخارج الباحثون عن فرص إنتاجية هذه السياسة. بينما يتوقع أن تعارض من قبل الجهات الفاعلة في استغلال امتيازات الاستيراد والمجموعات المستفيدة الاحتكارات.

مفاضلة 8:

"اللامركزية مع تحقيق المساواة والرقابة" مقابل "اللامركزية كتجزئة أو استيلاء محلي".

ربط المشاركون اللامركزية بالمشاركة والكفاءة، لكنهم أشاروا أيضاً إلى مخاطر التجزئة، وتضارب القوانين، وعدم وضوح وجهات الإيرادات في المجالس المحلية. وتكون البداية بتطوير تشاركي لصيغة وطنية للامركزية وتطبيق تدريجي للامركزية المالية، إلى جانب معايير وطنية للخدمات العامة، وشفافية في حوكمة المحليات بما في ذلك وإجراء انتخابات محلية شفافة.

ومواءمة القواعد الاقتصادية الأساسية بين المناطق (تسجيل الأعمال، وأسس الترخيص، وشفافية المشتريات، والإدارة الضريبية الأساسية) للحد من الفوضى التنظيمية في المرحلة الانتقالية. يستفيد من هذا الخيار المناطق المهمشة والبلديات والمجتمع المدني والشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمجتمعات التي تطالب بالمشاركة.

ويتضرر النخب المركزية ولزعماء المحليون الساعون إلى الهيمنة ولجهات الفاعلة المستفيدة من التشظي وعدم الاتساق الحوكمي.

- # المدى الطويل (5سنوات وأكثر):

ترسيخ السلام والازدهار

مفاضلة 9:

"تنمية اقتصادية اجتماعية تضمينية" مقابل "العودة إلى تخصيص الريع المركزي الغنائمي".

تتبنى التنمية الاقتصادية الاجتماعية وربطها بمكافحة الفساد والمشاركة والأمن الاجتماعي. وذلك في إطار عملية تأسيس تنمية تضمينية وشفافة على المدى الطويل وتضمينها في الدستور وحمايتها من الضغوط السياسية المحتملة. ومن ضمن هذه السياسة القيام بدسترة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومبادئ الشفافية والحق في الحصول على المعلومات، وقواعد اللامركزية وتحديد موقع الدولة والملكية العامة والتعاونيات والبلديات في الاقتصاد ضمن إطار اقتصادي اجتماعي منظم. يستفيد من هذه السياسة معظم المواطنين، وتحالفات الإصلاح والحكومات المستقبلية الساعية إلى الشرعية والمستثمرون الملتزمون بسلطة القانون. بينما تخسر الشبكات الساعية إلى العودة إلى الاستحواذ والنهب والاحتكارات والمحسوبية.

مفاضلة 10:

"الاستدامة والمعرفة" مقابل "الانتعاش القائم على الموارد والريع".

تُحدد ورشات العمل طموحات الاستدامة، والطاقة المتجددة، واقتصاد المعرفة. وينظر منظور القدرات إلى هذا على أنه توسيع للحريات الحقيقية (التعليم، الصحة، سبل العيش الآمنة) بدلاً من مجرد النمو الكلي (Sen, ١٩٩٩)، بينما تنظر أطر السلام الإيجابية إلى التنمية المستدامة على أنها الحد من العنف الهيكلي (Galtung, ١٩٦٩). وعليه تكون الخيارات السياساتية مرتبطة بالاستثمار طويل الأجل في الطاقة المتجددة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وإدارة المياه، وسلاسل القيمة ذات القيمة المضافة العالية، والاقتصاد المعرفي، وربط التعليم والتدريب المهني بهذه البنية الجديدة. ويعد الشباب والنساء والعمال والمناطق الريفية والقطاعات الإنتاجية الجديدة من الحلفاء المحتلمين لهذه السياسة، أما المتضررون فيمثلهم الشرائح المستفيدة من ريع الأنشطة الاقتصادية المضرة بالبيئة أو القائمة على استغلال الموارد الطبيعية، النخبة المستفيدة من سياسات الاحتكار والاستغلال والتفاوت.

في تنفيذ كل هذه التوصيات، يبرز توجه شامل: عمليات تشمل الجميع وتحكمها الشفافية والمساءلة. ينبغي أن تصاغ كل سياسة أو مشروع بالتشاور مع المعنيين، وتدار بشفافية، وتعود بفوائد واضحة للمواطنين. التوصيات تغذي بعضها بعضاً؛ مثلاً، تحقق المكاسب السريعة في المدى القصير الشرعية اللازمة لإجراء إصلاحات مؤسسية في المدى المتوسط، والتي بدورها تضع الأساس للرؤية طويلة الأمد في تحقيق الازدهار والاستقرار. باتباع خارطة الطريق المتدرجة هذه، يمكن لسوريا أن تحول المحددات التي حددها شعبها إلى واقع ملموس، متجنبة المزالق التقليدية لحقبة ما بعد النزاع ومعززة سلاماً.

في النهاية، يتوقف نجاح هذه الخطة على الإرادة السياسية المستمرة لقادة سوريا وعلى استمرار انخراط المجتمع السوري ككل. يجب أن تستمر الروح التشاركية التي شكلت هذه التوصيات في التنفيذ، مع بقاء المواطنين متيقظين ومنخرطين ومتحدين حول هدف سوريا الحرة العادلة المزدهرة.

الخاتمة

تقف سوريا عند مفترق طرق تاريخي وهي تخرج من ظلال الحرب والحكم الاستبدادي. لقد صاغت الورشات التشاركية عبر المناطق السورية رؤية لنظام اقتصادي جديد، مؤسس على الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية والمشاركة الواسعة والشفافية والاستدامة والتنمية واللامركزية. هذه الرؤية طموحة وفي الوقت ذاته تعكس بعمق الدروس المستفادة من عقود القمع وسنوات النزاع. وهي تدرك أن إعادة بناء البنية التحتية المادية، رغم ضرورتها، ليست كافية؛ فلا بد لسوريا أيضاً أن تعيد بناء الثقة والشرعية والعقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. لقد عكست الورشات في حلب وإدلب وحمص واللاذقية ودمشق اهتماماً مشتركاً إلى حكومة ديمقراطية خاضعة للمساءلة تخدم مصالح الشعب، وإلى اقتصاد يوفر الفرصة والكرامة لجميع السوريين، وإلى وطن يلتئم من انقساماته ولا يعود إلى المظالم القديمة.

وعند تحليلها عبر إطار الاقتصاد السياسي النقدي، تؤكد نتائج الورشات أن الأسباب الجذرية لصراع سوريا، الفساد والإقصاء واللامساواة والقمع، يجب مواجهتها مباشرة في عملية بناء السلام. وتترجم التوصيات الواردة في هذه الورقة تلك التطلعات المجتمعية إلى خارطة طريق سياسة ملموسة. في المدى القصير، تركز على تحقيق الاستقرار في المجتمعات وترسيخ المصداقية عبر تحسينات سريعة في الخدمات وإجراءات مكافحة الفساد والتخطيط التضميني. وفي المدى المتوسط، تنتقل إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المحددات عبر إصلاحات دستورية ومؤسسات قوية (من محاكم مستقلة إلى مجالس محلية منتخبة) ونهوض اقتصادي واسع يضع رفاهية المجتمع وخلق الوظائف في مقدمة الأولويات. وفي المدى الطويل، تتصور سوريا وهي ترسخ ديمقراطية سلمية ذات اقتصاد متنوع أخضر ومجتمع متماسك.

تعزز التجارب المقارنة والرؤى الأكاديمية حكمة هذا النهج وضرورته معاً، فالدول التي نجحت في الانتقال من النزاع، نفذت بطرق مختلفة أجزاءً مما يطالب به السوريون الآن، مثل مشاركة حقيقية للسلطة والاستثمار في رأس المال البشري وآليات لمحاسبة القادة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التقليل من حجم التحديات المقبلة، حيث تحتاج البلاد لتجاوز عقبات محتملة كالمصالح المتجذرة للنخبة، وخطر التنافس الفئوي، وشح الموارد المالية، والضغوط الجيوسياسية. سيكون الفارق الجوهري هو ما إذا كانت المرحلة الانتقالية في سوريا بقيادة سورية حقاً وشاملة للجميع. لقد كانت الورشات نفسها تمريناً على الحوكمة التشاركية؛ مع وجود المجتمع المدني والشباب والنساء وأصحاب الأعمال والموظفون الحكوميون، جميعهم على طاولة الحوار، يمكن لسوريا أن تتجنب مصير عمليات السلام الفوقية التي تتعثر تحت وطأة المقاومة المحلية.

تُظهر تحليلات هذه الورقة أن المحددات السبعة المحددة ليست مثالية معزولة بل إطار متكامل، فالشفافية تعزز المشاركة وتردع الفساد، واللامركزية تحسن الحوكمة وتدعم التنمية، والعدالة (القانونية والاقتصادية) تدعم الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يجذب الاستثمار، والاستدامة تصون الموارد التي تعتمد عليها التنمية. هذه المكونات المترابطة تشكل حلقة فاضلة يمكن أن تنقل سوريا من ماضٍ مزقه النزاع إلى مستقبل. إن التوصيات العملية المقدمة توفر مساراً مرحلياً لتحويل الرؤية الاقتصادية لسوريا إلى واقع، وينبغي دعم وتطوير أجندات شبيهة بقيادة سورية، بما يحترم الأولويات المحلية في الحوكمة والعدالة الاجتماعية فوق أية أجندات خارجية.

المراجع

References

- **Ballentine, K., & Sherman, J. (Eds.). (2003).** The political economy of armed conflict: Beyond greed and grievance. Lynne Rienner Publishers.

- **Bargués, P., Martín de Almagro Iniesta, M., & Travouillon, K. (2023).** New visions, critiques, and hope in the post-liberal age? A call for rethinking intervention and statebuilding. Journal of Intervention and Statebuilding, 17(1), 1–15.

- **Berdal, M., & Malone, D. M. (Eds.). (2000).** Greed and grievance: Economic agendas in civil wars. Lynne Rienner Publishers.

- **Chandler, D. (2010).** The uncritical critique of liberal peace. Review of International Studies, 36(S1), 137–155.

- **Daher, J. (2018).** The political economic context of Syria's reconstruction: A prospective in light of a legacy of unequal development (RSCAS/Middle East Directions 2018/05). European University Institute.

- **Dodge, T. (2013).** Intervention and dreams of exogenous statebuilding: The application of liberal peacebuilding in Afghanistan and Iraq. Review of International Studies, 39(5), 1189–1212.

- **Galtung, J. (1969).** Violence, peace, and peace research. Journal of Peace Research, 6(3), 167–191.

- **Hellman, J. S., Jones, G., & Kaufmann, D. (2000).** "Seize the state, seize the day": State capture, corruption, and influence in transition (Policy Research Working Paper No. 2444). World Bank.

المراجع
References

- **Heydemann, S. (2018).** Reconstructing authoritarianism: The politics and political economy of post-conflict reconstruction in Syria. In POMEPS Studies 30: The politics of post-conflict reconstruction (pp. 14–22). Project on Middle East Political Science.

- **International Alert. (2021).** Economic development and peace practice note series. https://www.international-alert.org/publications/economic-development-and-peace-practice-note-series/

- **Khan, M. H. (2010).** Political settlements and the governance of growth-enhancing institutions (SOAS Working Paper). SOAS University of London.

- **OECD. (2011).** International engagement in fragile states: Can't we do better? OECD Publishing.

- **Owen, T. (2004).** Human security—Conflict, critique and consensus: Colloquium remarks and a proposal for a threshold-based definition. Security Dialogue, 35(3), 373–387.

- **Paris, R. (2004).** At war's end: Building peace after civil conflict. Cambridge University Press.

- **Polanyi, K. (2001).** The great transformation: The political and economic origins of our time (2nd ed.). Beacon Press. (Original work published 1944)

- **Pugh, M. (2005).** The political economy of peacebuilding: A critical theory perspective. International Journal of Peace Studies, 10(2), 23–42.

المراجع

References

- **Pugh, M. (2011).** Local agency and political economies of peacebuilding. Studies in Ethnicity and Nationalism, 11(2), 308–320.
- **Rice, S. E., Graff, C., & Lewis, J. I. (2006).** Poverty and civil war: What policymakers need to know (Brookings Global Economy and Development Working Paper No. 2). The Brookings Institution.
- **Richmond, O. P. (2011).** A post-liberal peace. Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203810262
- **Richmond, O. P., & Mac Ginty, R. (2015).** Where now for the critique of the liberal peace? Cooperation and Conflict, 50(2), 171–189.
- **Schou, A., & Haug, M. (2005).** Decentralisation in conflict and post-conflict situations (Working Paper No. 139). Norwegian Institute for Urban and Regional Research.
- **Sen, A. (1999). Development as freedom. Alfred A. Knopf.**
- **United Nations. (2015).** Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development (A/RES/70/1).
- **World Bank, & United Nations. (2018).** Pathways for peace: Inclusive approaches to preventing violent conflict. World Bank.

2026
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي